

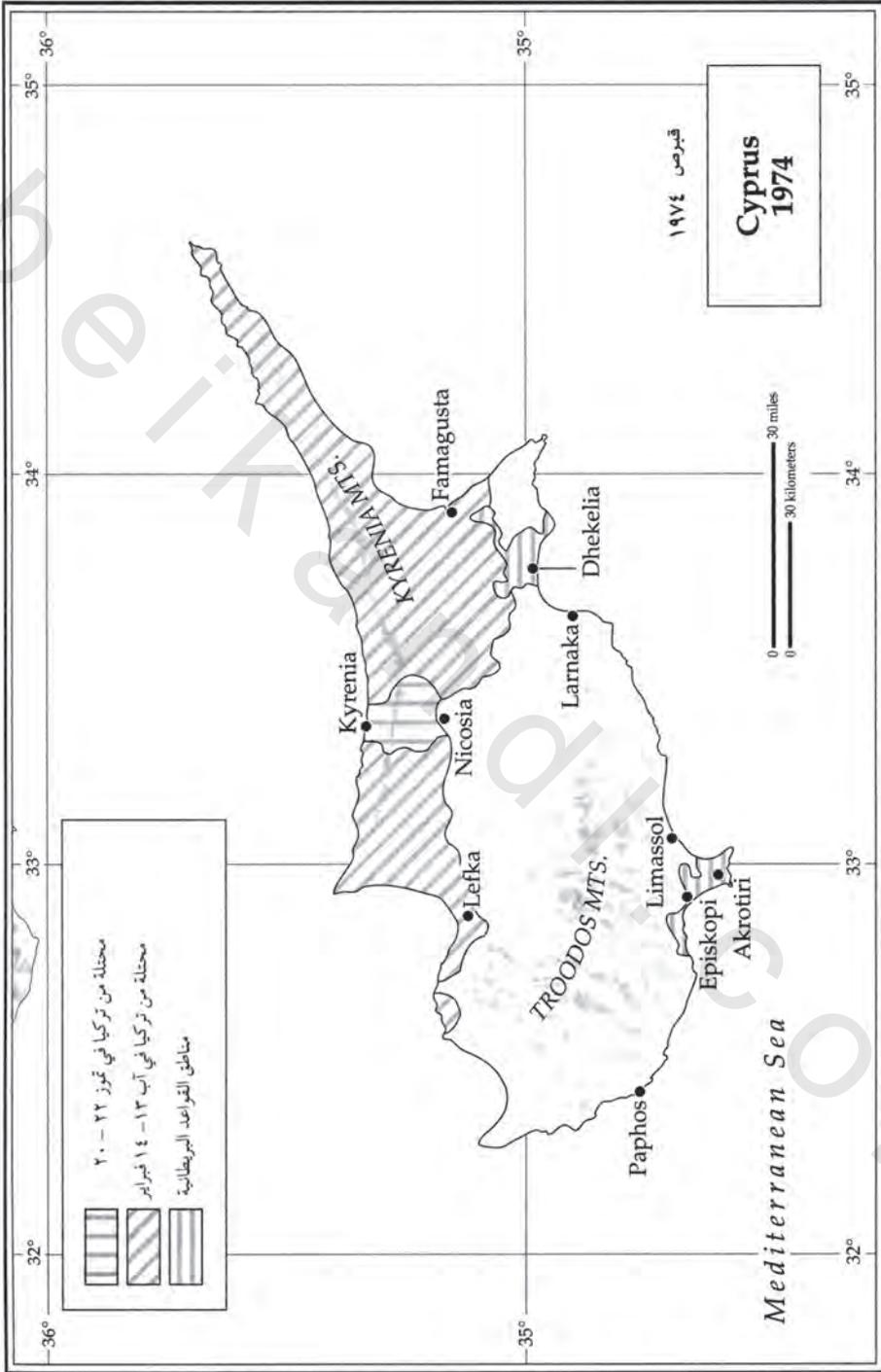
قبرص: حالة دراسة في النزاع العرقي

تحولت أزمة قبرص إلى حدثٍ رُشيمي بالنسبة لرئاسة فورد. تعود جذورها إلى قرون خلت، كانت المشاعر عميقة بحيث إنه لم يكن يشعر أحد من العرقيين أنه ينتمي إلى الآخر. ولكن قبرص كانت السبابة في النزاع ما بين مجموعتين عرقيتين والذي ازداد باستمرار وهدد بالخطر منذ عقود. كما كان لها تأثيرها على اندفاع إدارة فورد إلى صدام مفاجئ وغير متوقع مع الكونغرس.

في الأشهر الأربعة الأولى من رئاسة فورد قطع الكونغرس المساعدات العسكرية عن تركيا، الحليف الاستراتيجي الذي لا يمكن الاستغناء عنه، والتي كانت تضم 26 منشأة ترصد منها الولايات المتحدة الصواريخ الروسية والتجارب النووية. وما إن تأسس نمط من الإدارة الموسعة حتى تتابعت اجراءات متسارعة: تعديلات جاكسون - فانيك وتعديل ستيفستون في ك1 1974، الذي يحد بشدة من التجارة والاعتمادات مع الاتحاد السوفييتي، وقطع المساعدة عن الهند الصينية في آذار 1975، ومنع المساعدات عن مجموعات من أنغولا كانت تقاوم القوات الاستكشافية الكوبية في ك1 1975، وفرض القيود على كثير من النشاطات المختلفة الأخرى. واستمر الاتجاه نحو الحد من حرية تصرف الرئيس في السياسة الخارجية - إن لم يُسرّع - في تلك الفترة.

كانت محنة قاسية تلقى على عاتق رئيس غير منتخب باندفاع نحو الاضطراب الكبير للمشاعر اليونانية - التركية. وكان من الظلم أن يكون فورد ملتزماً بعمق بتعاون تنفيذي تشريعي وثيق في حين أنه لم يكن مسؤولاً عن القرارات التي أثارت النزاع بين هذين الفريقين في المقام الأول.

وُضِعَ الاتجاه الأساسي في سياسة قبرص في الأسابيع الأخيرة من إدارة نيكسون، حيث حدث خلالها انقلاب عسكري يوناني في الجزيرة لحقه غزو تركي لقمعه. وعندما شنت تركيا هجوماً جديداً لليوم الرابع لرئاسة فورد كان الرجل ينفق جُلَّ وقته تقريباً في شرح مسؤولياته والتعرف على الموظفين الجدد. لم يكن فورد على اطلاع كاف على قضايا قبرص كي يواجه المشكلة. حتى ولو كان نطاقها معروفاً، وكان مجال العمل فيها ممكناً، وهذا ما أشك فيه. وهكذا، لما كنت أنا وسيلة الاتصال الرئيسية للإدارة السابقة فقد كان يفترض بي أن أضطلع بالمسؤولية الرئيسية لاتخاذ القرارات.



منذ ذلك الحين ظهرت أسطورة، ولا سيما بين مؤيدي وجهة نظر اليونان: أن نيكسون وأنا كنا نزيد الأزمة اشتعالاً ضد المطران مكارايوس الثالث، رئيس جمهورية قبرص، أو متحالفين مع تركيا لأهداف جيوسياسية غير معلومة. تلك الأقوال كانت تكشف كيف تسيطر العواطف العرقية على التفكير الجدي. وللتأكيد اتخذت أنا ونيكسون بعض الاحتياطات تجاه سياسة مكارايوس. ولكنها كانت مثيرة للسخط قليلاً. لم يكن لقبرص إلا أولوية بسيطة في الخطة العامة لإدارة الأمور. ولم تكن بحاجة في الأشهر المنهكة الأخيرة من رئاسة نيكسون إلى حرب بين حليفين في «النانو»، ونضال عرقي في جزيرة نائية. التاريخ الكامل حول تفاعل اليونانيين والأتراك حول قبرص لم يكتب بعد. وفي هذا الفصل سأكرس نفسي للحديث كيف بدأت هذه الأزمة على مستوى صنع القرار في واشنطن.

طبيعة النزاعات العرقية

أدخلت قبرص الولايات المتحدة في دراما غير مألوفة للنزاع العرقي. ومنذ ذلك الحين تعجرت مثل تلك النزاعات في أماكن كالصومال، والبوسنة، وناغورنو كاراباخ (فصيل أرمني في أذربيجان)، ولبنان، وراوندا، والشيشان، والكونغو (زائير سابقاً). وقبل قبرص أبعدت الأحداث الدرامية في عهد نيكسون — حرب فيتنام، والانفتاح على الصين، والعلاقات مع الاتحاد السوفييتي، وتعزيز حلف النانو، وأخيراً حرب الشرق الأوسط — الستارة الخلفية للحرب الباردة، والاعتماد الرشيد على عقلانية القوى العظمى. تحدثت الأزمات عندما تختلف الدول الكبرى في تقويمها للمخاطر، وتنتهي بالتسوية عندما يترافق حساب المخاطر مع التهديد أو الدبلوماسية.

طيلة فترة الحرب الباردة تعاونت القوى العظمى بشكل دقيق لاحتواء النزاعات العرقية أو إخضاعها لمتطلبات توازن القوى. شلالات الدم في الشرق الأوسط وبين الهند وباكستان، جعلت الدول تقترب من إجماع دولي، وكبح جماحها إلى حد ما عن طريق الاعتماد على الدول الكبرى من أجل التجهيزات العسكرية، والمساعدة الاقتصادية، والدعم الدبلوماسي.

كان نزاع قبرص نوعاً مختلفاً من أشكال النزاع، ازداد شيوعاً مع تراجع المنافسة الدولية. في النزاعات العرقية المتنافسون لا يدفعهم عامل الاستقرار، إنهم يحنّون إلى نوع من العصر الذهبي الأسطوري حيث تعتقد كل جماعة أنها هي المسيطرة، وطلبات المصالحة كانت تعتبر تهديّة لا تغتفر من الخصم. وظلت الأحقاد والعداوات مستمرة لعدة قرون، بدون أن يكون هناك أية فرصة لتسوية، والتي تعتبر على أية حال بمثابة هزيمة تاريخية. الخريطة الوطنية المثالية لكل جماعة لا تقارن بخريطة عدوتها. ولم يكن يقبل أي منافس نتيجة تعتمد على الإيمان الصالح للخصم من أجل تجسيد أولاد كل جيل. في هذه الظروف تصبح مشاركة الدول تناقضاً من حيث المعنى.

ومن دواعي التناقض أن الخضوع إلى طرف خارجي أقوى، كان أكثر اعتدالاً من حكم الخصم العرقي الكريه الذي يحتل الأرض ذاتها. لهذا السبب كانت البوسنة أقل عنفاً تحت حكم النمساويين والأتراك، أو الحكم الشيوعي، منها عندما طلب من مجموعاتها العرقية أن تقيم دولة عرقية متعددة الأعراق. وهذا ما كان ينطبق على قبرص تحت الحكم البريطاني.

بالنسبة لجيرالد فورد كان هذا يعني، منذ الأيام الأولى لرئاسته، أنه وجد نفسه منغمساً في أزمة لا تتوفر لها نقاط إرشاد في التجربة الأمريكية. والحق أن ما يجعل النزاعات العرقية صعبة جداً بالنسبة إلى الأمريكيين أن التعامل معها يكرس المبادئ الأمريكية التي تصطدم معها حتماً.

إن مفهوم حكم الأكثرية لا معنى له عموماً إلا إذا كانت هناك فرصة للأقلية أن تصبح أكثرية أو عندما تكون التقاليد القانونية من القوة بحيث تحصل الطلبات المقدمة إلى المحاكم على فرصة تغيير الحكام القضائية. وكلا الشرطين لم يكن متوفراً في قبرص. لم تكن الأقلية التركية تحمي نفسها من خلال المطالب الدستورية في المحاكم، بل بالتمترس في مناطق محصنة. ومع عدم وجود نظام سائد من القيم المشتركة، فإن تقرير المصير وصل إلى حد الانفصال، وسيطرة حكم الأكثرية بعد عشرين سنة أصبحت المعادلة نفسها سارية في البوسنة.

كان موقع قبرص الجغرافي بين أوروبا والشرق الأوسط قد أعطاهها هذه الأهمية الاستراتيجية ومزيجها العرقي. ثمانية قرون من حكم الإغريق منذ أيام البيزنطيين، قد أغنى الأغلبية اليونانية التي باتت تشكل 80% من السكان، ثلاث مئة سنة من الحكم العثماني ابتداء من عام 1571، معززة بالقرب الجغرافي، قد ركزت الأقلية التركية في الجزء الشمالي من الجزيرة القريب من تركيا (انظر الخريطة). وفي عام 1878 أهدى مؤتمر برلين قبرص كمكافأة لبريطانيا تعويضاً عما كسبه الروس في البلقان وكطريقة لتعزيز قدرة بريطانيا على حماية منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط من التعديات الروسية.

طالما كانت هناك سيطرة أجنبية على قبرص فقد ظلت العداوات العرقية في الجزيرة هادئة. ولكن ما إن وصلت المطالبة بإزالة الاستعمار في أواسط القرن العشرين مداها، أصبح النزاع المدني حتماً. وتحولت مبادئ الأكثرية وتقرير المصير إلى مبادئ لا تقبل المناقشة. طوال قرون كان اليونان والأتراك يتبادلون العداوة التي كانت تدفعهم أحياناً إلى ارتكاب مذابح وفضائع أخرى. وكانت كل مجموعة عرقية تقدم الدليل المقنع عن سبب عدم ثققتها في حسن نية الطرف الآخر.

حسابات الحرب الباردة الخاصة بالردع والانفراج لم تطبق على قبرص. كما لم تهتم الأحزاب القبرصية كثيراً بالتنافس الدولي — إلا ربما من أجل المساومة. وخشية أن يضعف الجناح الشرقي الاستراتيجي للتحالف الأطلسي حاولت الولايات المتحدة أن تحقق العدالة لكلا الطرفين، اللذين كان يتميز سلوكهما بالإزدراء نحو الآخر.

بسبب أن هذه الاهتمامات قد عكست الأخطاء الكلاسيكية الخاصة للنزاعات الطائفية لم يكن من السهولة تخطيها. فالأغلبية اليونانية كانت تصر على دولة واحدة مما يحول الأترك إلى أقلية دائمة أي إلى عزلها. وكانت الأقلية التركية تطالب بتكوين فدرالي مع التصويت المتعدد (بحق النقض) مما يوصل بالعداوات العرقية إلى حد التقسيم.

في عام 1959 حاول البريطانيون الوصول إلى ترتيب رُفض منذ البداية لأنه سعى إلى حل المطالب غير القابلة للحل جوهرياً لكلا الطرفين بالموافقة عليها إجماعياً. وأوجدت ما دُعيت باتفاقيات لندن - زيوريخ دولة مستقلة موحدة يرأسها رئيس يوناني قبرصي، ونائب رئيس تركي، ينتخب كلاهما من قبل مجموعتيهما. وكان لنائب الرئيس التركي حق النقض المطلق في شؤون الدفاع والسياسة الخارجية، ويفترض أن يحظى بأغلبية أصوات الأعضاء الأترك القبرصيين في الهيئة التشريعية، وكذلك حق النقض في المسائل المالية.

هذا المزيج من عدم التوافق قد ضمنته الحكومة البريطانية، واليونان، وتركيا. وفي حال استحالة العمل المنسق من جانب الأقليات اليونانية، فمن حق كل طرف أن يسترجع الحق الفردي للتدخل «بهدف إعادة النظر في الأمور التي أوجدت المعاهدة». ولإنجاز ذلك سُمح لتركيا واليونان بأن يكون لهما وحدات عسكرية على الجزيرة مع وجود قاعدتين جويتين بريطانيتين.

بدت الفكرة أن المعاهدة غير العملية التي يمكن أن تحميها بضمانات غامضة ينفذها الأطراف من أجل ألا يوافقوا على الشروط التي توقعوا أن تقام. التجربة الوحيدة التي يمكن مقارنتها بهذه كانت كما سنرى في لبنان، فهي ستقاسي نفس مصير قبرص في نهاية رئاسة فورد - فترة من السياسة الخارجية مؤطرة «بالنزاع العرقي».

♦ مكارايوس: المطران المقتدر

تعاظمت القوة الانفجارية لقبرص بالشخصية الاستثنائية لمؤسسها الرئيس، المطران مكارايوس. ابن راعي الكنيسة وصل وأصبح الكاهن الأعلى مرتبة في قبرص كما لو كان رئيسها - تراث الأرثوذكسية اليونانية اجتمع مع القيادة السياسية الدينية والعلمانية. كان على درجة عالية من الذكاء، ومستعداً جيداً بصورة دائمة، ومن خلال تكتيكياته وطريقة متابعة أهدافه المنفردة، استلم مكارايوس السلطة.

كان زيه الكنسي وثقته الشديدة بنفسه يتجليان في ذكائه وعينييه النافذتين اللتين تبدوان دوماً أنهما تحسبان كيفية التغلب على المفاوضات الآخر - والبند الوحيد المطروح للمناقشة هو مقدار ما يحققه من تقدم - وليس الحقيقة نفسها.

وبالنتيجة فإنه إذا حاول أحدهم أن يكسب مكارايوس، عليه أن يحاول كسب ثقته، التي تعتبر شرطاً أولياً للدبلوماسية الفعالة. اهتمامه الضئيل بوجهة نظر (أو حتى ازدراء) الطرف الآخر جعله لا يفهم

أن اكتساب الثقة مسألة عملية تماماً كالدفاع الأخلاقي. صحيح أن مسؤولية رجل الدولة الأولى هي أن يهتم بمصالح بلاده. ولكن من الحكمة، والنجاح على المدى الطويل أن يفهم أن تلك الاتفاقيات مرشحة للاستمرار إذا وجد فيها الطرف الآخر فائدة له. ففي السياسة الخارجية يقابل المرء الأشخاص أنفسهم مراراً وتكراراً. والمراوغة أو الاستخفاف بالخصم لا تجعل منه شريكاً حقيقياً. وأية اتفاقية دولية ينبغي أن تنفذ من قبل دول مستقلة، وعلى قدم المساواة.

كان مكاريوس يرفض مثل هذا التفكير. ربما كان يشعر، كرجل دين متميز، أن عليه أن يمارس المهارات التي منحها الله له إلى أقصى حد. والأرجح أنه كان يعتبر موقفه شديد التحسب للمخاطر بحيث يأخذ بعين الاعتبار وجهة نظر مفاوضيه، ومعظمهم من خصومه.

وجد المطران نفسه في موقف معقد بشكل غير عادي. فحرب الاستقلال القبرصية كانت تدار من قبل الجنرال جورج غريفاس من الأرض الأم - اليونان. كان غريفاس مدافعاً متحمساً عن الاتحاد مع اليونان. أما مكاريوس فكان يفضل رئاسة دولة مستقلة بدلاً من أن يقود محافظة يونانية. أما الزعماء السياسيون الديمقراطيون في الوطن الأم - اليونان، فرغم تظاهرهم بقبول الاستقلال لفظياً للقبازرة اليونانيين الذين يشكلون غالبية سكان قبرص، فإنهم لم يكونوا متحمسين لمواجهة شخصية مكاريوس القوية من أجل قيادة اليونان كلها. ولكن عندما استلم الزمرة العسكرية السلطة عام 1967 بات مكاريوس بمثابة عقبة في أثننا أمام إنجاز المهمة القومية لليونان.

كذلك كان مكاريوس لا يحظى بثقة تركيا بدرجة أكبر، فقد كان يُعتبر المدافع العنيد عن وحدة الدولة القبرصية، ويعارض بشدة حقوق الأقلية التركية. كما لم يكن لدى بريطانيا، القوة الضامنة الثالثة أية ثقة بالمطران.

ومن أجل أن يحمي مكاريوس نفسه من تدخل اليونان، والضغط من جانب تركيا، فقد كان يميل إلى اتباع نهج جمال عبد الناصر في مصر، ومعمر القذافي في ليبيا، بالتحالف مع العناصر الراديكالية «لحركة عدم الانحياز». وبالإضافة إلى ذلك، وبخاصة بعد أن استولت الطغمة العسكرية على السلطة في أثننا عام 1967، بات مكاريوس يعتمد بشكل متزايد على الشيوعيين القبرصيين لمساندته داخلياً ضد من يحركون الأمور من الوطن الأم. وهذا ما دفعه إلى أن يسارع إلى عقد صفقة أسلحة مع التشيكيين لتسليح وتدريب الحرس الجمهوري ضد أي انقلاب محتمل توحى به أثننا، وكان يزيد من هامش حريته في نزاعات قبرص العرقية.

كان موقعي من ماكاريوس يعكس المتناقضين. فكطالب في تاريخ الدبلوماسية، كنت مطلعاً على التقليد البيزنطي الذي يمثله، والذي انتهجه سادة الدبلوماسية الغربية من أمثال ريشيليو أو ميتران. كنت أحترم الحدق وبرودة الأعصاب اللذين كان يظهرهما ماكاريوس في الأعمال ذات الطابع الرفيع.

وفي الوقت نفسه، وبصفتي وزيراً للخارجية، كنت أقلق أحياناً من الاتجاهات التي يقودها إليها مفهومه عن المصلحة الذاتية، ويستبعد القوى العظمى التي كانت تؤيده في المفاوضات. ولكنني أعتبر مكارايوس - وليعذرني أعوانه - بمثابة ضريبة بغيضة أكثر مما يشكل خطراً. ولم يحدث في أي وقت أثناء عملي في الحكومة أن اتخذنا أي إجراء للتخفيف من قبضته على السلطة. احتفظنا بعلاقات احترام وحذر معه.

وفي 5 آب من عام 1974، بعد انقلاب 15 تموز ضد مكارايوس، وقبل أن يستلم فورد السلطة، عرضت هذا التقويم لمكارايوس أمام كبار موظفي وزارة الخارجية من زملائي:

لم نفكر أبداً أنه «كاسترو قبرص» والحق أنه لو كان الخيار لنا لما اخترنا الانقلاب، بل ولكننا تعاوننا معه أيضاً جيداً. لم تكن مسألة تعايش، ونحن لا نعتبره معادياً لأمريكا على نحو خاص، خلفيته الأساسية أن مواهبه كبيرة جداً بالنسبة لجزيرته، ولهذا يمكن أن يتعرض لإغراء القيام بدور غير مريح. ليس بالنسبة لنا، بل للأطراف الأخرى المعنية بالمسألة القبرصية.

عندما كان يقال إن كل ما يقوله ويفعله مكارايوس، هو السبب المباشر لمعظم توترات قبرص، فإنه كان أفضل أمل على المدى الطويل لحل سلمي. ولو أنه لم يتخل عن مناوراته لكان بالتأكيد رجلاً عملياً بالنسبة لاحتياجاته.

كانت آخر مرة قابلت فيها مكارايوس في هيلسنكي عام 1975 عند اختتام «مؤتمر الأمن الأوروبي». في ذلك الوقت كانت القوات التركية تحتل 35% تقريباً من أراضي قبرص. ومن أجل تحريك المفاوضات المجمدة وافق مكارايوس على تخصيص منطقة تركية ذات حكم ذاتي من الجزيرة، وهو ما كان يرفضه بإصرار حتى ذلك الوقت. وناقش بأن هذه المنطقة يجب أن تكون مطابقة لنسبة سكان الأتراك، أو ما يعادل 20% من مساحة الجزيرة. وأضاف بأنه مستعد لتسوية لمنهم 25%، عارضاً خريطة تبين لي أن نسبتهم 30%. عندما أشرت إلى هذا، ارتبك مكارايوس وانزعج من بلادة ذهني، وقال «أنا حددت ماذا تشكل نسبة 25%».

كان مؤتمر هيلسنكي أيضاً مناسبة لعرض واحدة من أشهر مناورات المطران. وكان فورد وأنا غاضبين من جراء بعض تصريحات مكارايوس، مما جعله يمتنع عن منحه فرصة لمقابلة خاصة. عندما أخبرت المطران بذلك لم يهتز، وقال بطريقة لا تدل على الانزعاج «سنرى». ولدهشة فورد أنه وجد نفسه في غرفة تقديم القهوة لرؤساء الوفود، جنباً إلى جنب مع مكارايوس لمدة ساعة. كيف رتب المطران ذلك لا يعلم أحد. ولم أستطع أن أجد مسؤولاً فنلندياً يشرح لي كيف تم ذلك، وما تزال هذه المسألة لغزاً بالنسبة لي حتى كتابة هذه السطور.

مذكرات يونانية . تركية

انهارت اتفاقية لندن - زيوريخ في غضون ثلاث سنوات. فمكارايوس لا يود أن يقدم أي نوع ذي قيمة من الحكم الذاتي للأقلية التركية لخوفه من أن تتسحب؛ والأقلية التركية كانت تتهم حكم الأكثرية بأنه يحرمها من حقوقها الشرعية. وعند نهاية عام 1963 كسر مكارايوس موقف الجمود بفرض 13 تعديلاً على الدستور الذي يقوم على دولة موحدة تحكمها الأكثرية.

كان لا بد من نشوب العنف بين الجماعات العرقية. وقد شملت أعمال العنف هذه مجزرة في حي تركي في نيقوسيا قادها السفاح نيكوس سامبوس، الذي اضطلع بدور رئيس في أحداث عام 1974. في عام 1964 عقد مؤتمر للطرفين في لندن (ثم في جنيف). وفشل المؤتمر كما فشلت وساطة أمريكية قامت بها بعثة برئاسة نائب وزير الخارجية جورج بول. وهددت تركيا بالغزو لحماية مقاتليها وانسحبت عندما وصلتها رسالة تحذير من الرئيس ليندون جونسون بأنه إذا قام الاتحاد السوفييتي برد فعل، فإن حلفاء تركيا قد لا يقرون «بالالتزام لحماية تركيا ضد الاتحاد السوفييتي...»⁽¹⁾ بعبارة أخرى: إن حلف الأطلسي لن يتدخل، وستترك تركيا تحت رحمة الاتحاد السوفييتي.

لم تُوجَّه مثل هذه اللغة إلى أي عضو في حلف «الناطو» من قبل، ولن تستخدم ثانية لأي سبب معقول: فحلف الناطو، حسب المتفق عليه، يحمي أعضائه ليس كضحايا لاعتداء محتمل، بل من أجل مصالح الأمن القومي لجميع الأعضاء، بما فيها الولايات المتحدة. وتلك كانت حالة تركيا على وجه التخصيص، ذات الموقع الجيوسياسي الذي لا يمكن الاستغناء عنه. بإلقاء الشك على هذه الحقائق المنطقية الجوهرية حولت رسالة جونسون ضمانات حلف «الناطو» من ضرورة استراتيجية إلى شأن يتعلق بالسياسة الأمريكية. ومع أن تركيا تخلت عن المحاولة، فقد فعلت ذلك على حساب الأحقاد التي غُلِّفت أزمات قبرص في المستقبل.

في أعقاب أزمة 1964 مباشرة، حاولت اليونان أن تجابه التهديد التركي بالغزو بإرسال قوة من اثني عشر ألف مقاتل يوناني إلى قبرص. وفي عام 1967، بعد صدام عرقي بدأ بهجوم يوناني. قبرصي على قرى تركية، هددت تركيا مرة ثانية بالغزو، وأرسل جونسون مرة أخرى مبعوثاً خاصاً هو سايروس فانس، الذي كان في بداية عمله الدبلوماسي. لم تنجح بعثة فانس في حل النزاع الطائفي أكثر من الجهود السابقة، مع أن العسكريين اليونانيين عملوا على سحب 7 آلاف رجل من قواتهم من الجزيرة. وتعهد الفريقان القبرصيان بالشروع بمباحثات بين الطائفتين. جميع خييات الأمل هذه زادت من احتمال لجوء تركيا إلى استخدام القوة في المناسبة التالية.

وعندما استلم نيكسون الرئاسة، كانت الطغمة العسكرية اليونانية منبوذة داخل حلف «الناطو»، وكانت الحكومة البرلمانية التركية ضعيفة، والجيش التركي قلق، فقد كان مكارايوس يهّمش الأقلية التركية

خطوة بعد خطوة. ورداً على ذلك قامت عدة مجتمعات تركية - مسلمة بصورة غير شرعية من قبل الأتراك. ولم تستطع الحكومة المركزية القبرصية السيطرة عليها. ولو غلى المرجل أكثر لكان التدخل العسكري التركي محتملاً. وبالإضافة إلى كثير من المشكلات الساخنة في الهند الصينية، والشرق الأوسط، والهند / باكستان، لم يكن لدينا إلا القليل من المبادرة للحيلولة دون وقوع اضطرابات في منطقة، كانت حتى الآن على الأقل، هادئة.

بدا الهدوء، على أية حال، النتيجة الأفضل التي يمكن تحقيقها. إذ إن أيأ من المجموعتين العرقيتين القبرصيتين لم تكن مستعدة لتسوية أو إعطاء خصمها اليد العليا في اتخاذ القرارات التي تؤثر فيها. فالفيدرالية قد جوبهت برفض الأكثرية اليونانية لأنها تضمن استقلالاً ذاتياً للأقلية التركية. كما أن حكم الأكثرية كان مرفوضاً من الأقلية التركية بسبب وضعهم الأدنى الدائم. وتقسيم الجزيرة بين اليونانيين والأتراك كان غير مقبول من جانب مكاريوس «وحركة عدم الانحياز». وكان الاتحاد السوفييتي يعارض أية زيادة في نفوذ «النااتو» في قبرص من قبل اليونان أو تركيا.

من وقت إلى آخر كانت الولايات المتحدة تتحدث بلغة تسوية تفيد بأن أي شيء يقبله الطرفان القبرصيان سيكون مقبولاً لنا. ولكن هذه العبارات كانت فارغة بالنسبة لكلا الطرفين، إن لم تكن ساخرة. إذ لم تظهر أية صيغة خلال فترة حكم 8 إدارات أمريكية ألزمت نفسها بمعالجة المشكلة منذ اتفاقيات لندن - زيورخ. في الأنماط الكلاسيكية، للنزاعات العرقية، كما تبين في لبنان والبوسنة، لا تظهر الحلول في أعظم الأوقات إلا من خلال انتصار كامل لجانب ما، أو من إنهاك مشترك، أكثر مما يظهر من إسهام الوسطاء.

ظلت قبرص هادئة معظم فترة ولاية نيكسون الأولى، رغم تدهور العلاقات بين المجموعتين العرقيتين باستمرار. في ك2 1972 علم أنه بمباركة من ماكارايوس تم استلام آلاف قطع السلاح التشيكية من قبل القبرصيين اليساريين. وبدا ماكارايوس وكأنه يسير على نفس خطا عبد الناصر قبل عقدين من الزمن ما عدا أن ماكارايوس يقوم بلعبته ما بين قوتين متفجرتين هما اليونان وتركيا كلاهما تخشى الاتحاد السوفييتي، ولا تثق بماكارايوس، ولديهما سلسلة من الترتيبات حول قبرص، ومن هنا لهما الحق الشرعي في التدخل.

أثار حصول ماكارايوس على أسلحة تشيكية الطغمة العسكرية اليونانية المعادية للشيوعية. وفي 11 شباط، قدمت إنذاراً إلى ماكارايوس بوضع الأسلحة التشيكية تحت تصرف الأمم المتحدة، وأن يعاد تشكيل الحكومة القبرصية على أساس أوسع. والأكثر من ذلك أن مجموعة من ثلاثة مطارنة يونانيين قبرصيين، بتشجيع من الطغمة العسكرية ولا شك، أعلنت أن السلطة الروحية والسلطة الظرفية ينبغي أن تنفصلا عن بعضهما وأن ماكارايوس عليه أن يستقيل من الرئاسة - وهذا موقف غير مألوف بالنسبة للكنيسة الأرثوذكسية.

خشيت إدارة نيكسون، مهما كانت تحفظاتها على ماكارايوس، أن يؤدي انسحابه من المسرح إلى اغراء تركيا على فرض مقاطعات تركية والتي كانت تصر عليها في المباحثات ما بين الطائفتين، أو إذا اقتضى الأمر أن تحميها بقوات تركية. وهذا بالطبع سيكون موضع معارضة أية حكومة قبرصية جديدة، وموضع معارضة اليونان في النهاية أيضاً، مما يولد أزمة كبيرة بين الدول الحلفاء في «الناطو».

لذا تلقى السفير الأمريكي هنري ج. تاسكا توجيهاً بأن يحذر الطغمة العسكرية اليونانية من أي «تغيير بالقوة». أجابت الطغمة بأنها لن تتساهل أمام أي تدخل أجنبي، وهذا تصريح واضح «موجه أيضاً إلى أصدقائنا - أكثر مما هو موجه للآخرين».

وافق ماكارايوس من جانبه على وضع الأسلحة التشيكية تحت إشراف الأمم المتحدة، وأعاد «تشكيل» حكومته بطرد وزير خارجيته. ولم يكن أي من الإجراءات ذا قيمة. والمطارنة الثلاثة التأثرون تم استدعاؤهم إلى مجلس الكنيسة الأرثوذكسية القبرصية وتم إبعادهم. أما اللاعب الأكبر فقد كسب ثانية المقامرة ونجا ثانية بقوة متزايدة.

ومنذ ذلك الحين وحتى أزمة 1974، كان الضغط محتدماً في قبرص، ويمكن أن يتفجر في كل وقت وإن بدا الجوهادتاً على السطح. وفي الأمم المتحدة - الجمعية العمومية في أيلول 1972 لم يكن كل من وزير الخارجية التركي أو اليوناني معنياً بدرجة كافية لإثارة موضوع قبرص في مباحثات مشتركة معي. وحصل الشيء نفسه أثناء اجتماع «الجمعية العمومية» عام 1973. وفي نيسان عام 1974، في جلسة خاصة للجمعية العمومية للأمم المتحدة كان وزير خارجية اليونان وتركيا يهددان بالقيام بعمل عسكري ضد بعضهما ولكن ليس حول قبرص. كانت المسألة استكشافية تتعلق بالنفط - وخاصة حقوقها الثابتة بالحفر من أجل اكتشاف النفط في بحر إيجيه. على الرغم من هذه التوترات، عرض وزير الخارجية التركي استئناف المباحثات القبرصية بين المجموعتين العرقيتين التي كانت قد انهارت.

لم بيد ماكارايوس أي اهتمام عندما دعوته في نيقوسيا في 7 أيار 1974، حيث كان يستضيف اجتماعاً بيني وبين وزير الخارجية السوفييتي أندريه غروميكو في سياق مباحثات فك الاشتباك المكوكية بين إسرائيل وسوريا. اختارت قبرص وضعاً «محايداً» لم يكن متوقعاً بعدم اشتراك القوى العظمى بأية مشكلة في المستقبل القادم. وأعلن ماكارايوس الكيس دوماً ترأس حفل غدا، حيث أبدى اهتمامه بالتفصيل أمام ونير شينتزيل - وهو رجل محبب لي. وبدا ماكارايوس، وهو يرحب بي، مرتاحاً. قال:

مشكلة قبرص تحتاج إلى صبر. لا يوجد أية أحداث بين المجموعتين. يحدث أحياناً بعض الحوادث داخل جماعة الأتراك أو الجماعة اليونانية.. نأمل أن نستأنف المباحثات ما بين الطوائف.. في رأيي، إذا لم يتم التوصل إلى صيغة ما على المدى القصير، فإن الأمين العام للأمم المتحدة سيأتي إلى هنا قريباً، ولعله قد يستطيع أن يجمع الفريقين معاً.

لم يكن هناك شعور بوجود أزمة راهنة ولا إشارة من ماكاربوس على أنه سيتحدى الموقف اليوناني من الجزيرة.

بعد عدة أسابيع في 18 حزيران 1974، قبل أقل من شهر على الانقلاب ضد ماركوس، أثناء الاجتماع الوزاري نصف السنوي «لناتو» في أتاوا، طلب الأمين العام جوزيف لونز من وزير الخارجية اليوناني والتركي بوضع مصالح «الحلف» فوق النزاع حول اكتشاف النفط في بحر إيجه. ولم يأت ذكر قبرص. ورد الوزيران التركي واليوناني برغبتهما بالمحافظة على السلام. ولم يشر أحدهما إلى قبرص.

في يومي 8 و 9 تموز توقفت في لندن لمراجعة الوضع الدولي مع وزير الخارجية البريطاني جيميس كالاها. ولم يعتبر أي واحد منا الوضع في قبرص - أو العلاقات التركية - اليونانية - يندثر بالخطر بحيث يطرح في جدول أعمالنا. وفي اليوم نفسه، قبل شهر من الانقلاب، أشار بيان استخبارات البيت الأبيض فقط إلى توتر يوناني - تركي في منطقة بحر إيجه، ولم يجر ذكر قبرص إلا هامشياً.

بعد الانقلاب في قبرص، ادعت بعض المصادر الصحفية وجود تحذيرات استخباراتية تجاهلتها إدارة نكره ماكاربوس، وتستحوذ عليها الجغرافيا السياسية وما فهمه المراقبون في الخارج أنه في حكومة بيروقراطية واسعة يستحيل اكتشاف بعض الوثائق أو التنبؤ بتحقيق ما، فهذه هي الطريقة التي تخفي فيها البيروقراطية بعض الأمور. ما بهم حقيقة هو الجوهر ومن لفت انتباهه التحذير.

كان السياق يؤكد على وجود لقاءات بين موظفين يونانيين وأتراك على مستوى رفيع يتناولون فيها قضايا ملحة. كنت مشغولاً برحلات مكوكية ما بين دمشق وإسرائيل استغرقت 34 يوماً وانتهت في 31 أيار 1974 باتفاقية فك الاشتباك السورية - الإسرائيلية. وفي الفترة من 10-18، رافقت نيكسون إلى سورية ومصر والعربية السعودية وإسرائيل والأردن. ومن 27 حزيران وحتى 3 تموز رافقته إلى مؤتمر القمة الأخير في موسكو، بقيت هناك بضعة أيام للتشاور مع بروكسل وباريس وميونخ ولندن ومدريد - وهذا ما جعلني أعتقد بعدم وجود أزمة قريبة. وخلال الفترة بين هذه الرحلات استغرقت التحقيقات التي كانت تجري في الكونغرس جزءاً كبيراً من وقتي، ولا سيما الاتهام في موقف السيناتور هنري جاكسون بأن نيكسون عقد «صفقة سرية» خارج اتفاقية «سالت» مع السوفييت حول الحد من الأسلحة النووية⁽²⁾. أما نيكسون فقد كان مشغولاً، عدا رحلاته الاحتفالية الأخيرة، بووترغيت. وكان آخر شيء نحتاجه هو أن نشجع أزمة في شرقي المتوسط بين حليفين في «الناتو».

كانت الوثيقة التي أثيرت كثيراً في التحقيقات الأخيرة التي قام بها الكونغرس حول أزمة قبرص وثيقة تنبؤية كتبت في شهر أيار 1974 من قبل توماس د. بويات، رئيس مكتب قبرص في وزارة الخارجية. وقد تنبأ بها بشكل سليم بسياسة ديميتريوس ايوا نيديس، رئيس الشرطة العسكرية اليونانية الذي أطاح بالزمرة الحاكمة السابقة في أثينا. وقد أرسلت الوثيقة (الرسالة) إلي فيما كنت أقوم برحلاتي المكوكية

بين دمشق وإسرائيل. وأثناء غيابي عن واشنطن صادق سكرتيري المعتمد على توصيات بويات بوجود مزاعم حول تحذير بويات ضد استخدام القوة أو أية أفعال أخرى يمكن أن تطيح بالوضع القائم في قبرص، وهي نسخة مطابقة لما قمنا به أثناء أزمة عام 1972.

رفض السفير تاسكا في البداية هذه التعليمات على أساس أنه نظراً لطبيعة ايوانيديس الهشة، فإنها سوف تثير قائد الطغمة العسكرية بدلاً من تهدئة الوضع. والأكثر من ذلك أن إيوانيدس، رغم أنه رجل قوي، فلم يكن له مركز رسمي، كان يعمل من وراء ستار الرئيس ووزير الخارجية اللذين كان يسيطر عليهما. وبضغط من واشنطن قام تاسكا بتسليم الرسالة إلى الرئيس اليوناني، ووزير الخارجية اليوناني، والمطران سيرافيم، الذي كان تاسكا يعتقد أنه صديق حميم لايوانيدس. وقد اتهم تاسكا فيما بعد بأنه لم يكن يقوم بواجبه على خير ما يرام. لم يقدم أي دليل على ذلك الحدث، وكان السفير نفسه قد سلم رسالة مماثلة قبل سنتين.

لم تكن أخطاء واشنطن هي ما قادت إلى فقدان السيطرة على الوضع في قبرص، بقدر ما كانت أفعال ماكاربوس الذي كان يجرب ثانية براعته على مستوى مرتفع - والتي أدت هذه المرة إلى نتائج كارثية. ففي الثاني من تموز، أعلم الرئيس اليوناني أنه يقلص من تعداد «الحرس الوطني» يطالب بانسحاب الضباط اليونانيين الذين يشرفون عليه. هاتان الخطوتان من شأنهما أن يقلصا كثيراً، إن لم تزيلا، أي نفوذ لأثينا في قبرص وتمكنان ماكاربوس من الاعتماد أكثر على الحزب الشيوعي المحلي في الداخل وعلى «حركة عدم الانحياز» في الخارج.

وكالعادة بالنسبة لماكاربوس، ما بدا أنه خطوة متهورة قد ارتكب بحسابات باردة. كان ايوانيدس ذا مكانة دولية أقل - وخاصة لدى تحالف الأطلسي - من سلفه. وكان ماكاربوس متأكداً تماماً أن الحلفاء الغربيين سوف يحبطون خطوة من جانب أثينا لتطبيق حقها بقوة ضامنة لتنفيذ اتفاقيات لندن - زيورخ. ومن المؤكد أن حزب العمال البريطاني، الذي يكره الطغمة العسكرية بقوة، لن ينفذ حقوق معاهدته. أما بالنسبة لتركيا، فلم يكن من المتوقع أن تعارض تراجع النفوذ اليوناني في الجزيرة، كما أنها ستكبح الجمود السياسي الظاهر في أنقره، حيث تشكلت حكومة إئتلافية مهتزة بين الحزب الاشتراكي برئاسة رئيس الوزراء الجديد بولنت إيجيفيت، والجناح اليميني، وهو حزب قومي - «حزب الانتقاذ الوطني»، الذي يترأسه أصولي إسلامي هونجم الدين أربكان. إيجيفيت الذي بدأ كشاعر، وايوانيدس الذي يعتبر من سلك الشرطة، وماكاربوس الميكيفيلسي بثياب الكهنوت قد شكلوا مزيجاً متفجراً لا يمكن أن تقوم بينه تسوية سليمة مباركة.

على مدى 14 سنة كانت عواطف الأحزاب تزان بمكيال نشاطاتها الكابحة لنشاطات أخرى، المعززة أحياناً بضغط خارجي. هذا التوازن الدقيق لم يتحقق في صيف 1974 فموازين القوى التاريخية:

الولايات المتحدة وبريطانيا، كانتا تحت ضغط الأزمة من نوع الأزمات التي خضعتا لها من قبل، والتي استطاعتا احتواءها عدة مرات على مدى العقد الماضي. وقد تعزز هذا التوقع بالانقراض الملحوظ بأي إحساس بالإلحاح من جانب ماكاربيوس الذي كان في ذروة قوته. وفي وقت متأخر مثل الثاني عشر من تموز - قبل ثلاثة أيام من الانقلاب أعلم المطران السفير الأمريكي المعين حديثاً، رودجر ديفيز - الذي عُين فيما بعد في نيقوسيا - أنه يعتبر الوضع «دقيقاً» ولكن ليس «حاسماً». ولم يعط أية إشارة. وأفاد السفير «بأنه كان يسعى إلى تدخل أمريكي مع أئتنا»... وظهر أن أحكام جميع الأحزاب كانت خاطئة.

الردع يفترض حساباً وتعقلاً - وهما خاصتان غير مستقرتين حتى على مستوى العلاقات الثنائية. ولكن قبرص تتضمن خصمين عرقيين، وثلاث قوى حامية أو ضامنة، والولايات لمتحدة. وجميعها أساءت الحكم على الوضع بدرجات متفاوتة. وقد اختار ماكاربيوس خطأً عالياً عدة مرات.

لقد أخطأ إيوانيديس فهم التصوير التركي للمشكلة القبرصية - وقبل كل شيء أن تركيا لم تتخلّ عن مطالبها بالاستقلال الذاتي للمنطقة التركية ولم تنس أبداً أعمال الإهانة والإذلال في عامي 1974 و1967. الولايات المتحدة المشغولة بووترغيت لم تكن تتصور أن الوضع يقترب من نقطة حاسمة. وهكذا جاء الانفجار أخيراً، عندما لم يكن أحد يتوقعه، حتى ماكاربيوس، في صباح يوم الخامس عشر من تموز، 1974.

انفجارات قبرص

في ساعات الصباح الباكرة صحت على أخبار تفيد أن «الحرس الوطني القبرصي» قام أثناء الليل بانقلاب. ولما كانوا من الضباط اليونانيين فقد قضاوا على خطة ماركوس في الوصول إلى السلطة. وذكرت أنباء داخلية أن ماركوس قد قتل، وتم احتلال القصر الجمهوري، وأن رجلاً غير معروف (لي) اسمه نيكسون سامبسون قد أعلن رئيساً. أسرّ لي بويات أن سامبسون، وهو من رجال المدفعية، يقال إنه قتل 12 رجلاً أثناء صدامات عرقية مختلفة في نيقوسيا. ومع أن سامبسون أعلن أنه سيستمر في الإبقاء على الترتيبات الدستورية، فقد كان معروفاً بأنه من أنصار «enosis». أي وحدة قبرص مع اليونان.

في الساعة العاشرة والربع صباحاً اجتمعت «مجموعة واشنطن للأعمال الخاصة» (WSAG) - وهي مجموعة لإدارة الأزمات تتألف من نواب وزير الدفاع، ومستشار الأمن القومي، ورئيس وكالة المخابرات المركزية (CIA)، ورئيس رئاسة الأركان المشتركة في «غرفة الطوارئ» في قبة البيت الأبيض. وكانت «غرفة الطوارئ» مع شهرتها غرفة صغيرة مجهزة بطاولة مؤتمرات متوسطة الحجم وصف من الكراسي على امتداد الجدران المزودة بخراطط تناسب أية مناسبة، تجاور «مركز اتصالات البيت الأبيض» الذي يسعه الوصول إلى أي مكان في العالم على الفور. ويستخدم المشاركون في اجتماعات غرفة الطوارئ هذه التسهيلات للتأكد من أية مسألة.

وكما يجري عادة في بداية أية أزمة كان الجو سائداً مضطرباً. لم يكن يشك أحد في أن الانقلاب قد أعدته الطغمة العسكرية في أثينا - ولا سيما من قبل الجنرال ايوانيديس - وأنه بداية أزمة كبيرة. تركيا لن تقبل أبداً بالوحدة (enosis). إذ كانت تعتبر سيطرة اليونانيين القبارصة غير مقبولة، طيلة عقد من الزمن، وكانت مستعدة للقيام بغزو للجزيرة للحيلولة دون ذلك، فإنها بالتأكيد لن تقبل بتحول قبرص إلى مقاطعة لليونان. وتهديد أنقرة بالتدخل في عامي 1964 و 1967 سيزيد من تصميمها على إيجاد حجة لتصفية الحسابات.

كان الهم الأكبر «لمجموعة واشنطن للعمليات الخاصة» في يوم حدوث الانقلاب أن تحول دون وقوع حرب بين دولتين حليفيتين في «الناطو» الذي من شأنه أن يدمر الجناح الشرقي للتحالف ويفتح الطريق أمام التسلل السوفييتي إلى البحر الأبيض المتوسط. ولهذا كانت خطوتنا الأولى أن نقلل من ذرائع تدخل خارجي بالمحافظة على الوضع الدستوري القائم قدر الإمكان. وأرسلت رسائل إلى كل من أثينا وأنقرة توضح أن الولايات المتحدة ترفض الوحدة (وحدة قبرص مع اليونان). وقلنا لتركيا بالإضافة إلى ذلك إننا سنعارض أي انتقاص من حقوق الأتراك، وأكدنا لأثينا أن الولايات المتحدة تعارض «أي تغيير في الوضع السياسي القائم في الجزيرة أو أوضاع القبارصة الأتراك» وفي الوقت نفسه رفضنا توسط الاتحاد السوفييتي بين دولتين حليفيتين في «الناطو»:

سوف يعتمد الدور السوفييتي على ألا يجعل هذه المشكلة مشكلة قبرصية داخلية.. لذا علينا أن نحافظ على إبقاء هذه المشكلة مسألة داخلية وإبعادها عن أن تصبح مشكلة دولية.

حتى ونحن نعد البرقيات كنا نعرف أنها ليست إلا بداية تحركات يحتمل أن تتحول إلى دبلوماسية معقدة. فعلى مدى عدة عقود كان ماكارايوس ينسف الترتيبات الدستورية التي نحتكم إليها الآن؛ في حين كانت تركيا تحاول أن تفسخ اتفاقيات لندن - زيوريخ التي كانت بمثابة ضمان. في الفترة ما بين 1964 و 1967 كان ماكارايوس في وضع يمكنه من اللجوء إلى حركة عدم الانحياز، وإلى الأمم المتحدة، في عام 1974 لم يلق من ادعى أنه رئيس حكومة قبرص، نيكسون سامبسون، أي اعتراف دولي به كرئيس من قبل أية دولة في العالم. ولم يكن للحكومة اليونانية تحت ظل ايوانيديس أي وضع دولي كما أنها كانت تقترب من التفكك في شؤونها الداخلية. كانت بريطانيا تعتبر نفسها أن لها مسؤولية خاصة في التعامل مع الأزمة. فقد كان لديها قاعدتان جويتان بالإضافة إلى اتفاقيات لندن - زيوريخ التي جرى التوقيع عليها تحت إشراف بريطانيا. وفي 16 تموز، بعد يوم على الانقلاب، ناشد رئيس وزراء تركيا بولينت ايكيفيت للتشاور حول اتفاقيات لندن - زيوريخ.

كان لدينا أسباب كثيرة للترحيب بمشاركة كالاهان. لم يكن هناك زعيم أجنبي أستمتع بالعمل معه مثله، وهو من القلة الذين أقدروهم بالغ التقدير. كان يجمع ما بين الشخصية المقربة إلى القلب مع إحساس جيد، واستطاع أن ينقذ الروابط الأنغلو - أمريكية من البرودة التي سببها رئيس الوزراء إدوارد هيث (تيد) في محاولته إظهار التزامه بأوروبا، بالابتعاد إلى حد ما عن «العلاقة الخاصة» مع الولايات المتحدة (انظر الفصل 20). تردد كالاهان في دوره القيادي كان يعود إلى أن مشكلة قبرص كانت أول مشكلة دبلوماسية يواجهها، وكانت مشكلة قبرص بالذات من أعقد المشكلات التي يمكن أن يواجهها أي دبلوماسي. ثمة ثلاث قوى نافذة، مجموعتان عرقيتان قبرصيتان، حكومة قبرصية غير معترف بها، وماكارايوس في المنفى، وقوتان عظيمتان تحاولان انتزاع نفوذ ما.

كان كالاهان سياسياً شيطانياً مخضرمًا، اتهم في تقدمه نحو القمة باستخدام الشدة - ولو وجد مثل هذا التوجه لما تحول إلى السياسة الخارجية بالتأكيد ولا إلى العلاقات الأنغلو - أمريكية⁽³⁾. وفي العلاقات الشخصية كان أكثر مرونة مني وطواعية. ولكنه كان يميل إلى إضفاء الطابع الشخصي على قضايا السياسة الخارجية إلى حد كبير - ولا سيما عندما يكون لديه فتاعات أخلاقية في قضية ما، كما هو الحال بالنسبة للطغمة العسكرية اليونانية وفيما بعد العناد التركي. قد يغضب بسرعة بسبب العناد أو نفاق مفاوضاته - ربما لأنه كان يتوقع منهم أكثر مما أفعّل.

وفيما يتعلق بقبرص ثار غضب كالاهان بسبب الوضع المتغير: ففي الأسبوع الذي تلا الانقلاب، كان غضبه موجهاً إلى الطغمة العسكرية، ثم إلى ايكيفيت لامتناعه عن وقف النار، وعندما تلكأت الحكومة اليونانية في المشاركة في الجولة الثانية من المفاوضات (في 24 تموز، هدّد كالاهان ببدء المفاوضات بدون اليونان)، وأخيراً إلى أنقره عندما استأنف الأتراك العمليات العسكرية.

كانت خبرة كالاهان الرئيسية مقتصرة على الشؤون الداخلية البريطانية التي يمكن للوسطاء تسويتها بطريقة أو بأخرى. أما الخلافات العرقية فهي مختلفة تماماً، ولا يستطيع الوسيط أن يطبق الأساليب ذاتها التي يستخدمها في فض المشاكل الداخلية بين الأحزاب. وخلافاً لكالاهان فإن خبرتي في الوساطة جاءت من دبلوماسية الشرق الأوسط، حيث كنت أخذ تصريحات الفرقاء بجدية أقل، وبالتالي كانت توقعاتي بالتقدم السريع أقل.

إذا وضعنا اختلاف الأمزجة والخلفيات جانباً، كانت روح علاقتنا تتجلى في تعليماتي للسفير ولبام بافم، مساعد وزير المنظمات الدولية، في 24 تموز 1974، عندما كان متوجهاً إلى المفاوضات اليونانية - التركية برئاسة كالاهان:

كن متعاوناً ومساعداً لكالاهان، ولكن في المسائل التي تتعلق بمصالحنا يجب أن نتخذ

قراراتنا بأنفسنا... أخبره بكل شيء ليس لدينا استراتيجية سرية... لا يؤذينا أن نترك البريطانيين يلعبون دوراً في شرقي البحر الأبيض المتوسط. إذا تأكد كالاهان النتيجة التي نحبها فهذا أمر يسرني. الشيء المهم هو النتيجة المثمرة.

شارك كالاهان في المفاوضات ولكنه لم ينس أن يذكرني بمهارة بلاده. قال لي في بداية الأزمة القبرصية الفاتكة: «أنتم تستعرضون العضلات» و«نحن نغسل الأدمغة». لا شك أن بعض مساعديه في وزارة الخارجية أخذوا هذا القول على محمل الجد وتمسكوا به حرفياً. بقدر ما كانت الثقة متبادلة بيننا كانت معالجتنا الأولية للأزمة مختلفة. ربما بسبب اختلاف منظور كل واحد منا إليها. كان كالاهان السياسي المحترف يحسب في كل خطوة حساب النظرة السائدة في حزب العمال، والتي كانت في تلك الفترة معادية بقوة لحكم العسكريين في اليونان. خلال الأسبوع الأول، كانت تسيطر عليّ فكرة ألا نعطي حوافز لتركيا للقيام بالغزو، مما يعني انفصلاً كاملاً عن أثينا. كنت تواقفاً إلى التخلص من سامبسون مثل كالاهان وإنهاء محاولة التوحيد. ولكن أساليبنا كانت مشحونة بالرغبة في الإبقاء على اليونان ضمن الحلف وعدم إعطاء مبرر لتركيا للغزو.

في تلك الأثناء عاد ماكارايوس إلى الظهور، وفي 16 تموز شق طريقه جواً إلى قاعدة جوية بريطانية. وفيما كان ماكارايوس يطير إلى لندن عبر مالطة، كان كالاهان قد عرض ثلاثة اقتراحات: لقد رفض قبول سامبسون، وطالب بانسحاب اليونانيين الذين يخدمون في «الحرس الوطني القبرصي»، والاصرار على عودة ماكارايوس. وفي صباح 17 تموز - أي بعد يومين من الانقلاب - وضع كالاهان الوحدة الأوروبية خلف أولوياته:

سأقول لكم موقفنا وهو أساساً موقف أوروبي. جميع الدول التسع (في الوحدة الأوروبية) وحلف «الناتو». نحن نعتقد أن الحل المثالي هو عودة ماكارايوس. ونحن ننظر إذا ما كان يمكن تحقيق ذلك بوسائل دبلوماسية. وقد طلب ماكارايوس صلاحية دبلوماسية للاستمرار والحاجة إلى عدم الاعتراف بالنظام الجديد في قبرص عندما ننظر إلى ما بعد ستة أشهر. هل سيكون الوضع أشد أم أقل توتراً؟ تقريرنا أنه سيكون أشد. أي أنه سيكون أشد توتراً إذا لم نستطع إعادة ماركوس. ولكن السؤال هل نستطيع إعادته؟

أعلن الأوروبيون الآن أهدافاً ليس لديهم لا الاستراتيجية ولا الوسائل لتحقيقها. كان الوضع أشبه بنكتة شاعت في الحرب العالمية الثانية حيث اقترح أحدهم التعامل مع الغواصات الألمانية بتسخين المحيطات وجعلها تغلي على سطحها. وعندما سئل كيف تحقق هذا، كان جوابه: «لقد أعطيتكم الفكرة فأما التنفيذ الفني فيقع على عاتقكم».

هكذا كان موقف كلاهان بدرجة أو بأخرى عندما سألته كيف نحمل ماركوس على التراجع:

حسناً، نأمل أن تمارسوا نفوذكم على الحكومة اليونانية بشأن ضباط «الحرس الوطني» الأتراك، بموجب اتفاقية الضمان، قد يسألوننا ماذا أنتم فاعلون، وإذا كان العمل غير ممكن - أي واحدة من القوى الثلاثة ستقوم بالعمل. أعتقد أنه من الممكن أن نتحدث عن تصرف وحيد الجانب، وإذا حدث ذلك فلا بد من ضغط أمريكي على اليونان.

هذا يعني تقليص أو تهديد غزو تركي على الأقل كملجأ أخير لاستعادة ماركوس إذا لم ينجح الضغط الأمريكي على اليونان. قال كلاهان إنه يظن بوجود «فرصة خارجية» (بنسبة 3 إلى 1 أو ربما 5 إلى 1) بأن الضغط الأمريكي سينجح في إعادة ماركوس وتريح الضباط اليونانيين. ولكنه لم يوضح نوع الضغط الذي يفكر فيه.

كان تفكير الكونغرس يسير بالاتجاه نفسه. ففي 19 تموز أبلغني رئيس الأغلبية في مجلس الشيوخ، مايك مانسفيلد بأن هناك عواطف كثيرة «معادية لليونان وهي ملحوظة في مجلس الشيوخ على أية حال»، وإذا خرجت الأمور من يدنا فستكون العواقب وخيمة ومن ناحية ثانية عارض مانسفيلد استخدام القوة: «إذا وصلنا إلى هذا فتحن في ورطة عظيمة، ورطة أسوأ من ورطة فيتنام كما أعتقد» كان موقف السيناتور وليام فولبرايت، رئيس «لجنة العلاقات الخارجية» هو الموقف نفسه، مؤكداً القول: أنا ضد استخدام القوة أيضاً ولكنني لا أريد تأييد اليونانيين.

في 17 تموز أخبرني نيكسون أن الأوروبيين يتحدثون بلغة القوة ولكنهم يريرون منا أن نحمل نحن العبء. وفي حين كان الإعلام، والكونغرس، وحلفاؤنا يدعون إلى نوع من الهجوم على الطغمة العسكرية اليونانية، كنت أحاول أن أوجه السياسة الأمريكية نحو المحافظة على الجناح الشرقي «للتاتو» والإبقاء على تركيا واليونان حليفين. وهذا في رأيي يجعل الولايات المتحدة لا تنحاز إلى طرف واحد. وهي وجهة نظر بقيت أحتفظ بها عندما انقلب المزاج العام بمقدار 180 درجة، وأصبحت تركيا هي الهدف. لهذا اقترحت على نيكسون ترك الأمور الهامشية وأن يحاول الوساطة. ومن أجل هذه الغاية سأرسل نائب وزير الخارجية جوزيف سيسكو إلى لندن أولاً ثم إلى أثينا وأنقره لطرح أفكارنا. لا بد من طرح أربعة أهداف: إيقاف الانقلاب الذي أوحث به أثينا في نيقوسيا، ومنع وحظر التدخل التركي المتزايد، أو التخفيف من إجراءاته، إذا لم يكن ذلك ممكناً، والوقوف مع بريطانيا كواحدة من الدول الضامنة، وإبعاد الاتحاد السوفييتي عن هذه المشكلة.

هذه الأهداف ينبغي أن تكون متوازنة، فزيادة التأكيد على أحدها قد يمزق النسيج الرقيق كله. الهدف من استراتيجيتنا حماية خلفاء الانقلابيين من القومييين اليونانيين، من اليمين أو اليسار. ولهذا مع

استمرار العمل على تحقيق الوحدة (enosis) والإطاحة بسامبسون، نقاوم ضغوط الكونغرس، والإعلام، وكثير من الأجهزة البيروقراطية لقطع المساعدة عن اليونان، لأن المساعدة العسكرية لعضو حليف في الناتو هي تعبير عن اهتمام دائم «بالتحالف الأطلسي» وليست وسيلة للمناورة. إن استبعاد اليونان عن بؤرة الأزمة الدولية قد يسرع التدخل التركي، فيما سيلقي الشعب اليوناني اللوم علينا بسبب النزاع في قبرص. وفي النهاية فإن إدارة الأزمة هي تصحيح المثالية وليس وضع الحلول المثالية.

اتهام المنتقدين لنا بأننا نحمي الدكتاتورية في أثينا كان خاطئاً تماماً. فمنذ البداية كنت مقتنعاً أن الانقلاب سينتهي إلى انهيار بالنسبة لمؤيديه المحليين أو بالنسبة للحكم العسكري في أثينا. ففي 18 تموز، أي بعد 72 ساعة من الانقلاب، أخبرت فريق إدارة الأزمات لدينا WSAG بما يلي:

أنا لست قلقاً بشأن ايوانيديس. إذا سقط فحسنًا... لا أعتقد أنه سيبقى لأمد طويل جداً. وفي 5 آب، في عملية انتقاد لأدائنا من كبار موظفي وزارة الخارجية، وصفت النهج الذي تبنيناه:

نحن اختصاصيون. ونحن هنا لنخدم المصلحة القومية.. لسنا هنا.. لنقود الصليبيين قبل أن نعرف ماذا يجري. ولسنا معلقين صحف. في المراحل الأولى من الأزمة، من مسؤوليتنا أن نقرر توازن القوى ونقوم التطور المحتمل، وأن نصوغ قبل كل شيء هذه العوامل في السياسة التي تخدم المواطن والصالح العام⁽⁴⁾.

وحددت المصلحة القومية كما يلي:

ينبغي أن يظل هدف السياسة الأمريكية أن تبقى كل من اليونان وتركيا عضوين في «الناتو»، وأولئك الذين يدلون بملاحظات ساخرة حول القواعد العسكرية في شرقي المتوسط ينبغي أن يسألوا أنفسهم ماذا ستفعل الولايات المتحدة في الأزمة المنظورة في شرقي المتوسط، إذا لم تنضم إلينا اليونان وتركيا؟ سينشأ خلاف كبير لتقدير إذا ما كانت تديرهما حكومتان تشعران بالخيانة من جانب الولايات المتحدة وتقومان على قومية تميل إلى العدوانية، أم أنهما صديقتان للولايات المتحدة وتريدان التعاون معنا.

كانت المشكلة أعقد بكثير من شعار استعادة ماكاربوس، وهذا ما أصبح ظاهراً بعد أن قدم ايكيفيت مطالب تركيا في 17 تموز أولاً عبر سفيرنا في تركيا، وليام ماكومبر، ثم عبر كالاهاان في لندن. لقد طرح ايكيفيت أن تركيا ستغزو الجزيرة إذا لم يعد ماكاربوس خلال 24 ساعة. إن فكرة استخدام تركيا للقوة العسكرية لفرض إعادة عودها الموروث في دولة موحدة تبدو ساذجة تماماً. وقد هتف لي كالاهاان حول مقترحات ايكيفيت:

سأنتقل إليك ما قاله ايكيفيت. إنه يريد دولة مشتركة بين تركيا ونحن، قائلاً: إننا لم نعترف بالنظام الجديد والنظام القديم يجب أن يعود. ولن نستطيع الانتظار حتى إعادة

ماكاريوس.. الوقت مهم «الناو» سينشق.. لا نستطيع أن نتعاون مع الناو أو اليونانيين علينا الآن نحن الأتراك، أن نوجه إنذاراً إلى اليونان والقوى الموجودة على الجزيرة أن تكون تحت إشراف الأمم المتحدة والأكثر فعالية لإشراف الأتراك، وعلى بريطانيا أن تسمح للقوات التركية أن تمر إلى منطقتنا الحرة في الجزيرة. كما أن أي فعل وحيد الجانب هو أمر حتمي عاجلاً أم آجلاً، لأن الأتراك يعتبرون أنفسهم رهائن، ويحتاجون إلى حماية أنفسهم. حجم قوات الأمم المتحدة مفتوح، وهم يرغبون بدايةً بالتعامل مع ماكاريوس.

وبالإضافة إلى ذلك طالب ايكيفيت بتوسيع المناطق التركية وتزويدها عن طريق البحر.

كل جملة في ذلك الاقتراح كانت لغماً أرضياً. فإيكيفيت يعرف أنه لا يوجد حكومة يونانية لا في الجزيرة ولا في الوطن الأم يمكن أن تقبل هذه المطالب بدون حرب. كما لا يمكن لبريطانيا أن تسمح باستخدام القوات التركية لقواعدها في قبرص للغزو بدون تدمير علاقتها باليونان. أقل هذه المطالب التركية عناداً كانت ترفض منذ عقد من الزمن. الأمل الوحيد المخالف للمنطق هو الشروع بمباحثات فورية مع ماكاريوس، الذي كان في طريقه إلى نيويورك، وصعوبة البدء من النهاية. كما لم يكن هناك أي سبب للاعتقاد أن ماكاريوس الموجود في المنفى يمكن أن يقبل هذه المطالب والتي كان يرفضها منذ عقود، وهو الأبرز بين الزعماء القبارصة. قلت لسييسكو: «ماكاريوس لن يكون نجماً صناعياً تركيا في الوقت الذي رفض أن يكون نجماً صناعياً يونانياً».

بعد أسبوع، باتت آراء إيكيفيت الحقيقية تجاه ماكاريوس غير قابلة للنقاش. وفي 28 تموز، بعد شهر على الغزو التركي لقبرص - وقد أمسك الآن بجائزته - رفض بشدة عودة إلى مكاريوس مهما كان الثمن. فقد كان آخر شيء يفكر فيه إيكيفيت أن يعود إلى الوضع الراهن. والأكثر من ذلك أن إيكيفيت باتت لديه فرصة الآن أن يحقق بالقوة أو الضغط ما كانت تسعى إليه تركيا منذ عقد من الزمن: أقلية تركية متكاملة مع منفذ على البحر. كان نيكسون على حافة تلقي الاتهام، والنظام القبرصي لم يكن موضع اعتراف من قبل أية دولة، والطغمة العسكرية اليونانية منبوذة دولياً. ووجد إيكيفيت باجتماع هذه الظروف إغراء لا يمكن مقاومته.

الغزو التركي

خلال الساعات الثماني والأربعين، في الوقت الذي كان إيكيفيت يملي اقتراحاته كنا نسعى إلى استبعاد عمليات عسكرية من قبل أحد الجانبين. وفي 16 تموز طلب من السفير الأمريكي في أثينا أن يقابل إيوانيديس، الذي رفض استقبال تاسكا بحجة أنه لا يحتل أي منصب رسمي، لذا عليه أن يقابل رئيس

الوزراء. واستناداً إلى ذلك بعث بمبعوث موثوق ليقابل رئيس المجموعة الانقلابية الذي حذر ايوانيديس أن الولايات المتحدة تؤيد جمهورية قبرص والترتيبات الدستورية القائمة - بعبارة أخرى إننا نعارض الوحدة. وينبغي ذكر رد فعل ايوانيديس كما وصفه تاسكا في برقيته بالكامل:

بعد أن بلغ المبعوث الرسالة استشاط الجنرال غضباً، وراح يضرب المائدة بيده، وكسر زجاجة فارغة، وتمتم بألفاظ قبيحة. وتابع يقول إن كيسنجر أعلن ذات يوم في بيانات علنية بعدم التدخل بشؤون اليونان الداخلية، وبعد أسابيع قليلة قالت الحكومة الأمريكية إنها «تمسكة بالمبادئ المذكورة أعلاه..» وهدد بالتدخل. مهما حدث في قبرص فسوف ألام أنا (ايوانيديس). إذا سُحبت القوات فيسيلومني السياسيون السابقون لأنني حولت الجزيرة إلى الشيوعيين. لا بد أن تتأكد الحكومة الأمريكية أنه في يوم 15 تموز 1974 تم إنقاذ قبرص من الوقوع في أيدي الشيوعيين.

بعد أن هدأت ثورة غضبه تقبل ايوانيديس وجهة نظرنا. وأكد على التزام اليونان «بعدم التدخل بدولة قبرص المستقلة ذات السيادة» - بمعنى آخر، لقد تخلى عن مسألة «الوحدة».

نقلنا هذه التأكيدات مباشرة إلى الحكومة التركية. ولما كان إيكيفيت يعتبر إيوانيديس أقل مصداقية مما نعتقد، فقد أكدنا على أننا ننوي أن نجعل ايوانيديس يتمسك بكلمته. وفي 17 تموز، وعد رئيس الوزراء اليوناني السفير تاسكا بالآ يزيد عدد القوات اليونانية في قبرص، أو يستخدم المتغيرات المؤقتة حتى النهاية. نقلنا هذا التأكيد إلى أنقره كذلك. ومن أجل أن نبقي موسكو خارج هذه الدبلوماسية الناشئة سعينا إلى تهدئة مخاوفها من أن «الوحدة» تتضمن أن يضم حلف الناتو قبرص. ومن أجل هذا أكدنا لبريجينييف بأننا سنقوم بكل ما في وسعنا من أجل إعادة بناء الحكم الدستوري. وخلافاً لمقولة إن الولايات المتحدة شجعت الغزو التركي - أو تساهلت تجاهه - كانت استراتيجيتنا خلال الأسبوع الأول معنية باستبعاد الذرائع التركية للقيام بعمل عسكري.

وفي اليوم نفسه أرسلت جوسيسكو إلى لندن للعمل مع كالاهاان واكيفيت، وأن ينتقل من هناك إلى أثينا وأنقره. وكان سيسكو أحد نجوم وزارة الخارجية ووصل إلى هذا المركز من خلال عمله داخل الوزارة وفقاً للنظام المعتاد. وكان يعتقد أن المهن في الولايات المتحدة مفتوحة للموهوبين من خلفيات مختلفة، وهو نفسه مثال حي على ذلك، إذا ما توفر لهم الذكاء والتصميم والأخلاق. وكان موهوباً في اختيار الأشخاص الملائمين الذين يحلون ما يبدو أن لا حل له، ويعطي إجابات عديدة أكثر مما يطرح أسئلة. وقد أصبح هذا الرجل النشط سيسكو مدير حل الأزمات بامتياز، وبخاصة بعد أن رُقّي إلى مرتبة أعلى ثالث درجة في سلم وزارة الخارجية.

طُلب من سيسكو أن يعد لنا «حلاً دستورياً» - ونريده دستورياً كي نولي غلافكوس كليريدس، رئيس البرلمان القبرصي في عهد ماكارايوس، ليكون رئيساً لفترة 6 أشهر. بعد ذلك تجري انتخابات يكون من

حق ماكارايوس المشاركة فيها. في غضون تلك الفترة يجري التفاوض على ترتيب طائفي جديد بين السكان اليونانيين والأتراك. وكان كلاريديس معروفاً بأنه أكثر اعتدالاً من ماكارايوس، ولذلك فقد كان الحل المؤقت لإنقاذ ماء الوجه لكل من أثينا وأنقره. والفكرة وراء هذا الاقتراح أن التأكيد على الدستور ينهي آفاق الوحدة، كما أن اختيار كلاريديس سيجنب أثينا الحاجة إلى التعامل مع ماكارايوس حول المباحثات الطائفية. عندما التقيت مع ماكارايوس في 22 تموز، بعد أسبوع على الانقلاب، بدا موافقاً على تلك المعالجة (وكلمة بدا هي أقصى ما يمكن أن يستخلصه المرء من المطران). لم يطالب باستعادة منصبه، لابل إنه امتدح ما استنتجناه باستقلالية: أي حكومة تُعين في نيقوسيا ستُعامل بوصفها الراعية، وبالتالي ستحافظ على الاستمرارية الدستورية.

أمضى سيسكو يوم 18 تموز في لندن، يتشاور مع كالاهاان الذي وافق على أن يذهب سيسكو إلى أثينا وأنقره لاستكشاف إمكانية تصيب كلاريديس. وفي 19 تموز التقى سيسكو في أثينا مع الوزراء اليونانيين، الذين أبدوا استعداداً لتقديم تنازلات مما عكس السلوك اليأس الذي كان يناور به العسكريون، فلأول مرة يذكر العسكريون أنهم قد يقبلون بمنطقة تركية في قبرص، وتغيير جميع الضباط الذين كانوا موجودين في قبرص عند وقوع الانقلاب. ورفضوا طلب إيكيفيت بالوصول إلى منفذ بحري للمنطقة التركية، والعودة الفورية لمكارايوس وتعيين ضباط يونانيين في قبرص تحت إمرة الأمم المتحدة.

كانت أنقره محطة سيسكو التالية، حيث قابل رئيس الوزراء إيكيفيت. كنت أعرف إيكيفيت منذ عام 1957 عندما كان طالباً في «سيمينار هارفرد الدولي». كان يتطلع إلى أن يكون كاتباً، ولم يكن قد دخل عالم السياسة تماماً بعد. كانت أفكار إيكيفيت السياسية آنذاك يسارية تقليدية كمعظم المفكرين الأوروبيين حيث تقودهم الدوائر الأدبية الفرنسية. ولم تتغير هذه الأفكار بعد أن أصبحت السياسة مهنته. ولما كان الشعر هوايته الأولى، فقد كنت أمل أنه سيكون أكثر مرونة وحساسية في الحوار من الزعماء الأتراك التقليديين الذين يميلون إلى إشاعة أجواء الحرب.

لم يكن لقناعتني بأهمية تركيا للمصالح القومية الأمريكية شأنٌ بعلاقتي الشخصية به التي نشأت بيننا قبل عقد من الزمن. كنت مستعداً لاستخدام تلك العلاقة ولكن ليس الاعتماد عليها أو إخضاع السياسة الأمريكية لها. وأنا على يقين أن إيكيفيت كان يؤمن بالمبادئ ذاتها في علاقاته معي.

يتضح هذا من التحذير الشديد الذي طلبت من سيسكو أن يسلمه عند وصوله إلى أنقره. إذ لمّا كنت تلقيت تقارير عن استعدادات عسكرية تركية لغزو قبرص، فقد وجهت تعليمات إلى وزارة الخارجية من سان كليمنت حيث كنت مع الرئيس من 18 - 20 تموز:

أريد برقية إلى سيسكو بحيث حالما يصل أن يخبر إيكيفيت أننا مهتمون كثيراً بالتقارير التي لم تتأكد عن تحركات عسكرية تركية. إنه مكلف بأن يبين للحكومة التركية بأن

الولايات المتحدة تنظر بخطورة إلى التحركات العسكرية التركية قبل أن تستنفذ جميع السبل الدبلوماسية. هذه النقطة الأولى. وعليه أن يقوم بها على الفور لأننا ما زلنا نتشاور في الأمر ولم نعلن صراحة أننا نعارض التدخل العسكري. وثانياً، عليه أن يقول لهم إننا نفضل ذلك من أجل مصالح تركيا، وإن التدخل التركي لن يكون التحرك الأخير، بل سيكون مقدمة لسلسلة من التحركات... أية حكومة ستظهر في قبرص في نهاية هذه العملية لن تخدم المصالح التركية بصورة أفضل. إذ من أجل أن تحقق تركيا توازناً مقابلاً... فإن الحكومة ستطلع حتماً إلى تأييد داخلي وخارجي من الشيوعية. ينبغي أن تؤكد لا يكتفيتم أننا نعارض كلياً الوحدة بصورة مباشرة أو مدارية... وأخيراً ينبغي أن تخبر إيكيفيت أنني كصديق معجب به، ينبغي أن أوضح فتاعاتي وهي أنه إذا لجأ إلى التدخل العسكري يكون قد بدأ بعملية لن يكون لها آثار معاكسة على تركيا فحسب على المدى الطويل، بل ستكون خطرة للغاية بالنسبة إلى الغرب ككل.

بدا إيكيفيت غير مكترث بالتحذيرات الأمريكية والتنازلات اليونانية معاً. فمنذ بداية الأزمة كان مصمماً على تجنب مفاوضات مطولة يمكن أن تجرد الوضع الدستوري القائم وتحرم تركيا من الفرصة الوحيدة، بسبب التهور اليوناني، والوضع الدولي، وأزمة أمريكا الداخلية، بحسب رأيه. وفي صباح 20 تموز، بعد 72 ساعة من تقديم إيكيفيت اقتراحاته للندن، بدأت القوات التركية تتمركز في قبرص. في 21 تموز أُلحقت على إيكيفيت بوقف إطلاق النار، وقال لي:

لقد انتهجنا السياسة التي نصحتنا بها أمريكا في قبرص منذ عشر سنوات وحيث انتهينا، لدينا أفكار مختلفة حولها.. ولكن حتى الآن لم نعط الفرصة.. حاولنا طيلة الوقت أن نفعل شيئاً بشأن هذا الموضوع. الآن اتخذنا المبادرة.. ونريد أن نستغلها جيداً.

كانت المرحلة الأخيرة من مراحل رئاسة نيكسون. في 19 تموز، في لحظة دقيقة من الأزمة، كانت الاتصالات بين البيت الأبيض مع سانت كليمينت معطلة بسبب وثائق نيكسون المقدمة إلى المحكمة العليا التي تطلب الاستثناء الخاص لنظامه.

رغم كل هذه الضغوط، تابع نيكسون نشاطه اليومي المعتاد بدون أية إعاقة. ولا يستطيع أي مراقب خارجي أن يلاحظ أي تغيير في إصراره على مراجعة الخيارات المختلفة بدقة. القلائل الذين كانوا يتابعونه يومياً كانوا يعرفون أكثر. فنظرته البعيدة الجامدة كانت تخبرنا بأن نيكسون مشرف على الضياع. كان يتابع القضايا رغم أنه كان يودع حياة العمل.

ما إن تبدأ عمليات عسكرية، فإن هدفنا الأساسي هو أن نحول أولاً دون انفجار حرب بين حليفتين في الناتو، بعد الوصول إلى وقف إطلاق النار في قبرص، وأخيراً بدء المفاوضات بين الفرقاء. وكان سيسكو قد أبلغ أن يدعو إيكيفيت برسالة خاصة أرسلتها إليه:

أنا (كسينجر) لدي وجهة نظر تضيد أن التدخل التركي في قبرص والذي سيكون له نتائج بالغة الخطورة، وأهمها انعكاس الوضع على أمن العالم الحر. نشعر بخيبة أمل شديدة لأن الحكومة التركية لم تستمع إلى رجائنا بممارسة ضبط النفس.

أما وأن الخطوة قد اتخذت الآن فلا من إيجاد وسيلة سريعة لإعادة السلام والاستقرار إلى المنطقة.

إذا كان من السهل البدء بنزاع، فمن الصعب إيقافه. حصافة رجل الدولة على أعلى مستوى باتت مطلوبة بالنسبة إلى كافة الأطراف المعنية.

الولايات المتحدة من جانبها مستعدة لدعم حل دستوري ومستوى من القوات مثل الذي كان موجوداً قبل الانقلاب.

الطريقة الوحيدة في رأينا، أن نعيد تشكيل حكومة دستورية تعتبر خليفة شرعية لكلا ريديس. ولا يوجد حل آخر يكون ممكناً أو مقبولاً لليونانيين..

لقد أشار رئيس الوزراء ايكيفيت أنه ليس لديه اهتمام خاص حول من سيكون رئيس الدولة، ولهذا فإن سيسكو في طريقه إلى أثينا كي يقترح على اليونانيين حل كلا ريديس. نفترض، في ضوء ما قاله رئيس الوزراء لسيسكو في اجتماعهما الأخير (في لندن) فإن الحكومة التركية ستقبل..

نقترح على بريطانيا بالحاح أن تدعو إلى مفاوضات فورية مع القوى المضمونة في لندن للوصول إلى حل دستوري يفتح الطريق لإرساء الاستقرار في قبرص والمنطقة.

لقد طلبنا من الحكومة التركية بالحاح أن تأخذ بدقة بالغة المقترحات التي نتقدم بها لأننا مقتنعون أننا إذا فعلنا خلاف ذلك سيكون الموقف حالة دفاع عن النفس بالنسبة لمصالح تركيا الخاصة.

ومن أجل أن نعلم أن وجهات نظرنا وصلت إلى إيكيفيت طلبت من نائب وزير الخارجية روبرت أنجرو سيل أن يُسلم الرسالة ذاتها إلى السفير التركي في واشنطن. وطلب من سيسكو أن يعود إلى اليونان ويشرح الحل نفسه هناك، حيث كانت الجماعة الانقلابية تفقد هيبتها بسبب إخفاقها الظاهر بشكل متزايد في قبرص.

النزاهة في الدفاع عن مصلحة أمريكا القومية في المحافظة على الجناح الشرقي لحلف «الناتو» كانت مرفوضة بصورة حتمية من قبل الخصمين العرقيين. وبسبب اختلافهما العرقي لم تكن أقره ولا أثينا مستعدة للتفاوض. أثينا هددت بالانسحاب من المخطط

العسكري لحلف «الناتو» وحشد احتياطاتها. واستمرت تركيا في تعزيز قواتها في قبرص. ومن أجل أن نوضح لكلا الطرفين أنه رغم التزامنا بروابط «الناتو» التي لها حدود، فقد أكدت في مؤتمر صحفي في 20 تموز أن حرباً بين حليفين في الحلف سوف تؤدي إلى قطع المساعدات الأمريكية:

لقد أوضحنا، وأود أن أكرر هنا، أن حرباً بين تركيا واليونان لن تتم بأسلحة أمريكية، إنها يمكن أن تجري بالأسلحة التي يمتلكونها، ولكنها لن تتم من خلال خط واضح للإمداد.⁽⁵⁾

في داخل حزام المناورة في واشنطن كان هناك تباطؤ في التقاط الوقائع التي تبرز في شرقي البحر الأبيض المتوسط. ورغم أن الطغمة الانقلابية في أثينا كانت تترنح، وانقلاب نيقوسيا ينهار، فإن الكونغرس ومعظم وسائل الإعلام والدوائر البيروقراطية استمرت في الضغط على أثينا. وفي 21 تموز نشرت صحيفة الواشنطن بوست بالخط العريض أن وزارة الدفاع فضلت قطع جميع المساعدات العسكرية عن أثينا. وكانت الصحيفة المذكورة على اطلاع جيد، ولا سيما على اجتماع جماعة «الأعمال الخاصة في واشنطن»، حيث حضر وزير الدفاع جيمس شليسنجر على سحب الأسلحة النووية من اليونان.

رفضت ذلك، فمع انتشار القوات الأمريكية عبر قبرص مثل هذا الإجراء من جانب السلطات اليونانية سوف يفتح شهية تركيا. ومن أجل منع الحرب بين اليونان وتركيا، أنا لن أقدم على المساعدات لأنني أريد أن أدمم مبدأ تكامل أراضي الجناح الشرقي الذي يعتبر حيويًا ومكملاً للمصلحة الأمريكية. وما إن يتم الإعلان عن قطع المساعدة رسمياً سيكون من الصعب جداً التراجع عن ذلك. وافقت على إجراء احتياطي بأن تُستبعد الرؤوس الحربية عن منصات الإطلاق وتوضع في مخزن آمن. وما حدث أن الضغوط من أجل قطع المساعدات عن اليونان قد زالت بعد أن تمت الإطاحة بالطغمة الانقلابية اليونانية.

أمضيت أنا وكالاهان معظم يوم الأحد، 21 تموز، على الهاتف لتلقي مكالمات من عواصمنا المعنية، محاولين إقناع الفرقاء الذين كان طموحهم الرئيسي تدمير بعضهم بعضاً بسبب الكراهية⁽⁶⁾. اليونان، الطرف الأضعف، كانت أكثر استعداداً، وأبدت استعدادها للقبول بالأمر الواقع. أما إيكيفيت الذي كان راغباً، فقد حصل على ما يريد بدون حرب، وهو ما بدا تغييراً جوهرياً في الوضع القائم. ولكنه تعمد المماطلة في تحقيق ذلك بذكاء.

واستغرق الأمر بضع ساعات للحصول على موافقة إيكيفيت لمناقشة أن وقف إطلاق النار لن يكون ساري المفعول لأن اليونانيين الخبثاء سوف يضعون اللوم على أي اختراق لوقف إطلاق النار على تركيا، بتحريك سفن يتحدث ركابها التركية. قلت لايكيفيت بصراحة إنه لن يلوم أحد تركيا إذا كان بحارتها قد تعلم التركية في قيادة حلف الناتو، ولن يلوم أحد تركيا إذا أغرقت سفينة يتحدث ركابها التركية. النص الأصلي للمحادثة يعطينا توضيحاً ذا مغزى:

إيكيفيت: لدينا مشكلة. نشك في مصداقية اليونان. كلمة الشرف عند ايوا نيديس نكتة. وقد عرفنا الآن ما هي النكتة وراء كلماته. قال إنه سيطلق النار على أية سفن يونانية فسفنه تحمل الأعلام التركية!

كيسنجر: حسناً، لا أحد يلومك إذا ما أغرقت سفنك.

إيكيفيت: كلا يا دكتور كيسنجر، إنها ليست سفننا. إنها سفن يونانية تحمل العلم التركي.

كيسنجر: نعم يا سيادة رئيس الوزراء، ولكنك تستطيع أن تغرقها إذا لم تكن سفنكم ولكنها تحمل الأعلام التركية.

إيكيفيت: إنهم يلجأون إلى حيلتين. نحن حلفاء في الناتو، والطيارون الأتراك يعرفون رموزنا. إنهم يتكلمون التركية. وهم يخاطبون طيارينا بالتركية مستخدمين كلماتنا المشفرة. لا يمكن أن نعتمد بعد ذلك على كلام اليونانيين.

كيسنجر: ما الذي تريد أن تعرفه على وجه الدقة؟ أعرف أنك رجل ذكي. أعرف ذلك منذ أيام هارفرد. مع كل احترامي لا يمكن أن أقبل هذا. إنه يمكن أن يسري لمدة ستة أسابيع على هذا الأساس.

إيكيفيت: يقولون إنهم يريدون هدنة. بات من الواضح أنهم يريدون استغلال وقف إطلاق النار من أجل القوات على الجزيرة. على اليونانيين أن يتوقفوا عن هذه الأساليب.

كيسنجر: أية أساليب ينبغي أن يوقفوها.

إيكيفيت: يقولون إنهم مستعدون لوقف إطلاق النار. ولقد أظهروا لنا الحيل التي سيسخدمونها لخرق وقف النار.

كيسنجر: هل تريد أن تقول لي إنك لا توافق على وقف إطلاق النار؟

إيكيفيت: سنقبل بوقف إطلاق النار.

كيسنجر: اليوم؟

إيكيفيت: نحن نناقش هذه المسألة الآن.

في النهاية، للبرهنة على مصداقية كلمة أمريكا، أغرق سلاح الجو التركي مدمرة تركية بعد ظهر ذلك اليوم نتيجة لخطأ من الطيار.

قمنا مع حلفائنا بكل جهد ممكن لإبعاد السوفييت إلى الخطوط الخلفية. وأكدت رسالة من نيكسون إلى ليونيد بريجينيف أننا «نرغب في التعاون معكم في إحلال السلام والترتيبات الدستورية السابقة في قبرص». وأكدت الرسالة أن أمريكا لم تساند التدخل التركي، أو أي تدخل آخر:

الولايات المتحدة لا تؤيد ولن تؤيد التدخل الخارجي في شؤون قبرص. إنها تعارض مثل هذا التدخل من أية جهة كانت.

بعد ظهر 21 تموز قررت أنا وكالاهان يؤازرنا وزير الخارجية الفرنسية جان سوفانبيه الإصرار على وقف إطلاق النار بما يشبه صيغة إنذار: إذا لم يتم الاتفاق على وقف إطلاق النار في غضون اثنتي عشرة ساعة سوف تزيل الولايات المتحدة جميع أسلحتها النووية من كلا جانبي الحدود التركية - اليونانية في تريس. وطالب الحلفاء الثلاثة، أكثر من ذلك بإيقاف إطلاق النار فوراً في اجتماع يعقد برعاية بريطانيا مع وزير الخارجية اليونانية والتركية.

قبل إيكيفيت عازفاً الاقتراح قبل ساعة من الموعد النهائي. كما وافقت أثينا على مضاىء بعد ساعتين. كانت العداوة شديدة جداً بين الجانبين بحيث أن أي طرف لم يكن مستعداً لوقف إطلاق النار قبل الآخر أو يقوم بذلك من تلقاء نفسه. وعندما تم وقف إطلاق النار أخيراً في 22 تموز، لم يعتبره أي من الطرفين التزاماً تجاه الآخر بل موافقة فردية على الاقتراح الأمريكي.

كان وقف إطلاق النار آخر عمل قام به الانقلابيون. فبعد 24 ساعة سلموا السلطة إلى حكومة ديمقراطية. الثورات نادراً ما تكون درامية في الحياة الواقعية كما في حساباتهم التاريخية. علمت بعودة الديمقراطية إلى اليونان بهاتف تلقيته من السفير تاسكا في الساعة الخامسة من عصر يوم 22 تموز أو منتصف الليل في أثينا:

تاسكا: أنا في مكتب غيزيكيس (رئيس اليونان) جميع رؤساء الوحدات العسكرية موجودون هنا، وكذلك القيادة الجديدة لليونان كانيلوبولوس. إنهم يتطلعون إلى الحديث معك. حدثهم عن الجهود التي قمنا بها والآمال الكبيرة التي نعلقها على السلام في المنطقة كانوا مهتمين كثيراً بما يجري في قبرص، وقد خلقت لهم مشكلة مستحيلة سياسياً كأول حكومة ديمقراطية في اليونان منذ 1967. يريدون أن نتحدث إليهم وإلى كانيلوبولوس بحيث يشرحون هذه المشكلة.

كانيلوبولوس: السيد ك. يتحدث.

كيسنجر: يسرني سماع صوتك.

كانيلوبولوس: جميعنا قلقون جداً ونشعر بورطة. يصعب علينا القبول باستمرار مثل هذه النشاطات في قبرص. الوضع أصبح دقيقاً للغاية.

كيسنجر: سمعتك جيداً.

كانيلوبولوس: لا بد أن أخبرك أنني مسرور جداً أن أتحدث إليك لأول مرة في حياتي.

كيسنجر: أود أن أقول لك إن صداقتنا مع اليونان راسخة، ويمكنك الاعتماد عليها وعلى تحالفنا. سأبقى على اتصال مستمر مع رئيس الوزراء التركي وأحضره على إظهار منتهى التقيد.

في صباح اليوم التالي عاد كونستانتين كارا مانيليس، آخر رئيس وزراء منتخب يوناني من منفاه في باريس، وأسدل الستار على الفصل الأول من أزمة قبرص.

التدخل التركي الثاني

كان رد فعلنا الأولي شعوراً بالنشوة لأننا تجاوزنا أزمة كان يمكن أن تمزق الحلف. جرت جولتان من المفاوضات لتقدير الموقف، تحت الرعاية البريطانية، الأولى - لتثبيت وقف إطلاق النار - بعد يومين في 24 تموز، والثانية لتحقيق التسوية السياسية، تبدأ بعد أسبوعين، في 8 آب. مسيرة سلام شبيهة بتلك التي بدأت في الشرق الأوسط بدا أنها في طريقها إلى أن تأخذ مجراها. ورغم أننا كنا نتوقع الكثير من الأخذ والرد، فإننا لم نكن نتوقع انفجار دورة أخرى من القتال.

لما كنا نفتخر لأية تجربة سابقة بالنزاع العرقي، فقد أخفقنا في فهم أن لدينا نفوذاً أقل على الفرقاء في قبرص مما لدينا في الشرق الأوسط. فالفرقاء في الشرق الأوسط رغم أنها كانت تستغل التنافس بين القوى العظمى، كانت في الوقت نفسه مقيدة بها. أما في قبرص فكان الخصمان لا يقبلان بمثل هذه القيود. والحق أن الحكومة الديمقراطية الجديدة في أثينا رفعت الشروط اليونانية. فكارامانيليس ورفاقه لم يجدوا أي مبرر لدفع ثمن انشغال اليونان من أزمات سببها حماقة من سبقوهم. ولما كانوا غير مستعدين لأن يُعرّضوا أنفسهم لتهمة التخلي عن مصلحة اليونان القومية، فقد أصروا على الموقف القومي الأساسي للانقلابيين. ورفضوا أي حل اتحادي لقبرص وتوقعوا من «الناتو» ولا سيما الولايات المتحدة أن تقتلع تركيا من الجزيرة باسم الديمقراطية اليونانية. أما تركيا من جانبها فقد أصرت على تقسيم الجزيرة إلى وحدتين سياسيتين يونانية وتركية، من جانبه ظهر ماكارايوس كحام للقومية القبرصية ويبدو أنه كما قال تاليران في البوربون بعد الثورة الفرنسية، إنه لم يتعلم ولم ينس أي شيء. هتف لي ماكارايوس في مكنتي في وزارة الخارجية في 22 تموز حيث تم توقيع وقف إطلاق النار، ثم هتف ثانية يوم 29 تموز.

بقبوله لغلافكوس كليريديس رئيساً للبلاد، أوضح أنه سيعود إلى المطالبة بالرئاسة حالما تهدأ قبرص. كان يلح في طلب الوساطة الأمريكية ولكنه لم يكن مستعداً لأي تنازل. وبطبيعته الساردونية الساحرة رفض مكارايوس أية ترتيبات منطقية، فضلاً عن الفدرالية، وكذلك رفض العودة إلى اتفاقيات لندن - زيورخ لعام 1960. ما اقترحه دولة اتحادية تحت اشراف قبرص اليونانية تتحقق بضغط عسكري أمريكي على تركيا في أعقاب هزيمة يونانية وبدون أي تنازل يوناني.

شعر مكارايوس أن الريح في ظهره بسبب الهجوم الداخلي على إسقاط إدارة نيكسون قد وصل إلى 180 درجة في حين أن الديمقراطية كان يعاد بناؤها في أثينا. لفترة أسابيع كنا ننتقد بقسوة لإخفاقنا في الضغط على اليونان لصالح تركيا. فجأة وفي غضون بضعة أيام، أصبحنا ننتقد لإخفاقنا في الضغط على تركيا من أجل مساعدة الديمقراطية اليونانية لقد أصبح الجناح الشرقي للناو حقيبة ممتلئة بشؤون السياسة الداخلية الأمريكية.

ظلت وجهة نظري كما كانت، عندما كنت أمارس ضغطاً متزايداً على اليونان. قلت في اجتماع للموظفين:

أولئك الذين يريدوننا أن نهين اليونان اليوم هم أنفسهم يريدون أن نتحرك ضد تركيا... قد نضطر إلى أن نضغط عليهم (على تركيا)، ولكن حين نعارضهم نفعل ذلك من أجل قضية جوهرية وتأثير مهم وليس من أجل افتتاحية في صحيفة نيويورك تايمز. وحتى نفعل ذلك، سنكون في وضع نجعلهم يعرفون أننا استخدمنا كل فرصة تكتيكية لجعل حياتهم أكثر صعوبة.

رفضت سياسة عزل اليونان وإذلالها - مهما كانت تحفظاتي على حكومتها - لأنني كنت أعتبرها عموداً أساسياً في استراتيجية حلفنا (الناو). ومن وجهة نظر جيوسياسية فإن تركيا أكثر أهمية، فمجاورتها للشرق الأوسط، وآسيا الوسطى، والاتحاد السوفيتي، وأوروبا، تجعلها لا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة للسياسة الأمريكية في جميع هذه المناطق. لقد كانت تركيا حليفاً قوياً ووفياً طيلة فترة الحرب الباردة. كما أن القوات التركية قاومت ببسالة إلى جانبنا في الحرب الكورية. وهناك 26 محطة إلكترونية ترصد الصواريخ والنشاطات الفضائية السوفيتية من الأراضي التركية. جميع هذه الأمور تجعلني عازفاً عن فرض عقوبات.

إن أحكام «قانون المساعدة العسكرية» تحظر استخدام الأسلحة الأمريكية لأغراض غير أغراض الدفاع القومي عن النفس، والغرض من ذلك الحيولة دون استخدام المساعدة العسكرية الأمريكية في أغراض القمع الداخلي أو الحرب الأهلية. ولكن بالنسبة لتركيا، فإن قبرص تعني قضايا أمن عالمي. كنت أعتقد أن الكونغرس والسلطة التنفيذية يجدان، نظراً لبعض الرهانات القائمة، بعض الفائدة في التعامل مع الالتباسات القانونية.

لقد تعلمت بوضوح الدرس الخاطئ من مقاومتنا الناجحة للضغوط على اليونان. لا توجد مجموعة ضغطت في الولايات المتحدة تحض على «معاينة» اليونان. بعد أن عادت الديمقراطية إلى اليونان قامت أثينا بجهود استثنائية مطالبة بمعاينة تركيا. ومثل موقف الجالية اليهودية من تعديل جاكسون-فانيك، فإن الأقلية اليونانية الأمريكية كانت عاطفية جداً بحيث حرمت قادتها من أية مرونة أو حرية الحركة. لقد أصروا على نتائج لا تتحقق إلا بعمل عسكري أمريكي أو بعقوبات كافية لردع تركيا. وأي نتيجة من هذه النتائج لم تكن في مصلحة أمريكا القومية أو مصلحة حلف الأطلسي.

بهذه الطريقة كانت قدرتنا على إدارة الأزمة تتراجع يوماً بعد يوم. إحدى هذه الصعوبات أن المفاوضات السياسية بدأت في مرحلة مبكرة جداً، ولا سيما بسبب وصول فريق سياسي جديد تماماً إلى الحكم في اليونان قبل 24 ساعة من المفاوضات. كانت تركيا مصممة بالطبع على تحقيق مكاسب كبيرة.

في استعادة للماضي ربما كان علينا أن نماطل قليلاً بالوقت حتى تصبح الحكومة اليونانية أكثر انتظاماً، وتتم تسوية مصير نيكسون. وفي اليوم الذي تقرر فيه أن تبدأ المفاوضات، وهو يوم 24 تموز، لم يكن من الواضح أبداً إلى متى ستستمر ولاية نيكسون. وكان كالاهاان على حق في بدء المفاوضات بسرعة خوفاً من انفجار أعمال عنف وعداوة جديدة.

المفاوضون اليونانيون المشغولون بتشكيل الحكومة كانوا بطيئين في الوصول إلى جنيف وهدد كالاهاان بأنه سيبدأ المفاوضات بدونهم. وهي خطوة عارضها بقوة. وعندما التقى الفرقتان أخيراً في 25 تموز، بعد 24 ساعة من التأخير، وضعوا جانباً المسائل السياسية من أجل استقرار وقف إطلاق النار. وفي 26 تموز، هدد رئيس وزراء اليونان الجديد كونستانتين كارامينليس -التواق إلى إظهار نفسه بمظهر المدافع عن مصالح اليونان- بفض المفاوضات بسبب اختراق تركيا لوقف إطلاق النار. وتلقي إيكيفيت تحذيراً يوم 28 تموز، واحتج على ما وصفه بتصرف كالاهاان المتعجرف. استطاع كالاهاان، متجاوزاً هذه الأمور، تحقيق اتفاقية لوقف إطلاق النار يوم 30 تموز، والتي تتضمن وقف النشاطات الهجومية، وانسحاب القوات الخارجية، وإقامة منطقة عازلة بين الفريقين المتنازعين.

في 31 تموز حُلَّت قوة المهمات التابعة لوزارة خارجية قبرص. مرة أخرى كنا نعيش في وهم أن الأزمة في طريقها إلى الحل. قبل أن يبدأ الجانب السياسي من مسيرة السلام أضعفت استقالة نيكسون الدور المهم لجهود كالاهاان. والفرصة للإسهام بشكل مؤثر في الوساطة السياسية التي كان من المقرر لها أن تبدأ في 8 آب قد انهارت.

قبل أن يبدأ الشكل السياسي لعملية السلام في الظهور، وقت استقالة نيكسون دعامت الدور المهم بالنسبة من خلال جهود كالاهاان. الفرصة التي أعدت بعناية للمساهمة بشكل كبير في الوساطة السياسية التي كان من المقرر أن تبدأ في 8 آب قد انهارت.

تجلت استراتيجيتنا للعمل كوسيط أمين في التعليمات التي وجهت إلى آرثر هارتمان، مساعد وزير الخارجية لشؤون أوروبا، الذي حل محل سيسكو كمبعوث لنا في المفاوضات، ذلك أن سيسكو كان من الضروري أن يعود إلى واشنطن استعداداً لوصول وزراء خارجية دول الشرق الأوسط. وكان على هارتمان أن يزور أثينا وأنقره قبل أن تبدأ المفاوضات السياسية في 8 آب:

ينبغي بذل كل جهد ممكن في الأيام الأولى للحيلولة دون انفجارات عاطفية، أو أية أفعال أخرى يمكن أن تغضب أحد الفريقين.

ولكن لم يكن ثمة وقت للشروع بمفاوضات الدبلوماسية البطيئة. لم أكن أتوقع أننا أو كالاهاان تحركاً عسكرياً تركياً آخر خلال الأيام الأربعة الحاسمة للمفاوضات السياسية، حيث كان اهتمامي وعواظي مركزاً على مغادرة نيكسون والاستعداد لانتقال السلطة إلى فورد.

لعله كان من الأكثر حكمة أن نطلب تأجيل المفاوضات السياسية إلى ما بعد إعلان استقالة نيكسون. ولكن مثل هذا الطلب قد لا يلقى آذاناً صاغية. فقد كان لكل من كالاهاان وايفيت أسبابهما لعدم التأجيل. ومع هذا كان التأجيل يمثل أفضل فرصة لنا لإعداد مشروع تسوية يحول دون جولة ثانية من القتال. وبالفشل في هذه المهمة، كنا غير قادرين على السيطرة على الوضع كما كنا سيطرنا عندما أصررنا على وقف إطلاق النار قبل ثلاثة أسابيع.

ضيق التحول الرئاسي من خياراتنا أكثر لأنه حال دون بعض الخطوات الدراماتيكية مثل حضوري المفاوضات، الذي كان من الممكن على الأقل أن يُبطئ الاندفاع نحو العمل العسكري. كما أننا لم نكن قادرين في الأيام الأولى لاستلام الرئيس الجديد غير المنتخب للسلطة، أن نحدد تحركاتنا العسكرية. ولهذا رفضنا طلب كالاهاان بتأييد ضربة جوية بريطانية ضد اختراقات تركيا لوقف إطلاق النار. وأرسلت برقية إلى هارتمان:

من غير المعقول أن نطلب من رئيس منذ اليومين الأولين لولايته أن يؤيد القيام بعمل عسكري... سنفعل كل ما يمكن القيام به للمحافظة على استمرار المفاوضات، ولكن ليس لدينا إلا هامش ضيق للمناورة إذا ظل (كالاهاان) يلوح بالسيف.

كانت الوفود في حالة جمود ووقعت في مأزق عميق مع مباشرة المؤتمر. لم تستطع أن تتزحزح عن مواقفها الأصلية. فمن خارج المؤتمر كان وزير الخارجية التركي يصر على منطقة تركية تطل على البحر. وكانت الحكومة اليونانية واقعة بين نار اليسار القوي المطالب بقومية يونانية، وبين العسكريين الذين يريدون أن ينتقموا لهزيمتهم. ومع اقتراب أول انتخابات برلمانية منذ نحو عقد من الزمن، فقد لجأت الحكومة إلى العناد والتصلب ورفضت جميع الاقتراحات التركية مع عدم طرح أية بدائل. وذلك لكسب الوقت كما اعتقدت.

كان كارامانليس، الذي عاد بقوة من منفاه في باريس يواجه خياراً مصيرياً. عندما قابلته قبل بضع سنوات في باريس، في منزل الصحفي سي. ل. سولسبرغر، من صحيفة نيويورك تايمز، فاجأني بذكائه واحتياله، ولكنه كان يعيش في الماضي، في وحدة كئيبة، وبعيداً عن مستقبل بلاده بسبب الجغرافيا والحنين إلى الماضي. ولما كانت عودته إلى السلطة قد جاءت بسبب تهور الطغمة العسكرية، وليس بجهوده الخاصة، فقد كان يفتقر إلى البطولة، هذا إذا كان يتحلّى بها في يوم من الأيام، والآن يخفي تردده وراء غرور مزعج.

عندما عاد كارامانليس إلى السلطة كان عليه أن يختار بين أن يضع اللوم على من سبقوه بسبب الفوضى، أو أن يضع، بمساعدتنا، وبسرعة أفضل الشروط المتوفرة، أو أن يسعى لتجنب انتقاد القوميين، إلى الاحتماء خلف موقف العسكريين القومي التقليدي. الخيار السابق كان سيمنحه من أن يضع قبرص أمام خطر اضطراب سياسي فوري. اعتماده على ورقة القوميين قد أسكت الانتقادات لوقت قصير، ولكنها كانت محكومة بالفشل وبالتالي جعلته يبدو غير فاعل. وبالنتيجة هُزم كارامانليس على يد المنتقدين الذين حاول أن يسترضيهم. وهو لم يكن يخشى من المعارضة اليونانية فحسب، بل ومن ماكارايوس، الذي كان يصبر على بقاء الوضع القائم على حاله.

ما كان يدور في ذهني وأؤمن بإمكان الحصول عليه هو منطقتان أو ثلاث مناطق متفرقة للأقلية التركية، مما كان يحول دون التقسيم. شرحت ذلك للرئيس فوردي في 10 آب، أي في أول يوم استلم فيه السلطة:

كيسنجر: لدينا بعض التطورات حول قبرص. حتى أعرف كيف تريد أن تعمل، أعتقد أنه ينبغي أن أبحث معك بعض هذه الأفعال. أنت تعلم أن اليونانيين والأتراك يجتمعون تحت رعاية البريطانيين في جنيف، ولدينا سكرتير مساعد هناك كي يساعد بشكل عام.

فوردي: هل هو سيسكو؟

كيسنجر: لا. آرت هارتمان... الأتراك يريدون نتيجة سريعة تقضي إلى تقسيم الجزيرة إلى جزأين تركي ويوناني مع شكل من أشكال الحكومة الاتحادية. إنهم يملكون 15% من الجزيرة ويريدون 30% قد يحاولون السيطرة عليها. تكلمت مع رئيس وزراء تركيا. كان تلميذي، وقد أخبرته أننا لا نستطيع. في غضون اليومين الأولين من حكمكم. أن نرتاح لعمل عسكري منفرد.

فوردي: طبعاً لا.

كيسنجر: إذا حدث هذا فقد ننفض عن تركيا، وهو ما نحاول تجنبه. خطرنا هو تركيا ولهذا يجب

أن نناور بدقة. قد ينقلبون إلى قوميين جداً، والروس قد يستغلون ذلك، ولكننا لا نستطيع أن نتركهم يتصرفون بمفردهم. سأكتب رسالة إلى إيكيفيت. أكتب إليه باسمي حيث أرى المفاوضات جامدة. الأتراك يقترحون منطقتين: إحداهما تركية والأخرى يونانية. أعتقد أننا نستطيع أن نقتنع اليونانيين بحيث يقبلون بمنطقة أو منطقتين تركيتين أو ثلاث مناطق مستقلة ذاتياً. وهذا ما يجنبنا ترحيل السكان.

فوردي: هذا صحيح.

كيسنجر: هذا سيمنحنا فرصة لاستبعاد العمل العسكري إلى أن يتوصل وزراء الخارجية إلى تسوية ما.. «الفكرة العامة» أن نتخذ موقفاً يقع ما بين الموقف البريطاني والموقف اليوناني والموقف التركي بحيث نحسن المطلب التركي دون أن ندع الأتراك يدعون أننا نعارضهم وفي الوقت نفسه نقف موقفاً قوياً ضد تحركات عسكرية تركية من جانب واحد.

ولكن تسويتها كانت على وجه الدقة ما رفضها بعناد مافروس، وزير خارجية كارامانليس. الإجراء العملي أن يمارس إيكيفيت تاكتيكه المجرب مع بعض المرونة خارج نطاق المفاوضات. وهذا سيحدث للمرة الثانية لأننا في المرة الأولى كنا مشغولين بالتبديل الرئاسي، وفي النزاع العرقي، يجد الطرف الأضعف عادة أنه من الأسهل أن يقبل بحل مفروض مما يوافق على نتيجة أفضل مع تقديم تنازلات. التسوية تتضمن قراراً، في حين أن الوضع الراهن يُحل الضحية من أية مسؤولية لإيجاد مخرج.

لما كنت غير قادر على التقدم دبلوماسياً مع عناد كل طرف جعلت وزارة الخارجية تشر بياناً في 13 آب يلخص الأفكار التي وضعتها أمام فوردي. إنه يؤيد إعطاء الأقلية التركية في قبرص استقلالية ذاتية أكبر - إشارة إلى أن الولايات المتحدة تفضل تغييراً لما هو وارد في اتفاقيات لندن - زيورخ. ومع الإشارة إلى أننا نؤيد إصرار تركيا على منطقة مستقلة وحيدة مع إطلالة على البحر. تحدثنا عن مفاوضات تشمل البحث في منطقة أو منطقتين مستقلتين ذاتياً، دون ذكر أي شيء عن الإطلالة على البحر. ورفضنا أية محاولة لحل عسكري، وأوضحنا موقفنا من أية عمليات عسكرية جديدة من جانب تركيا:

الوسائل الدبلوماسية لم تستنفد بعد ولهذا فإن الولايات المتحدة ستعتبر اللجوء إلى العمل العسكري عملاً غير مبرر⁽⁷⁾.

لم يُرض البيان أي طرف. فاليونان لا تقبل فكرة المناطق المستقلة ذاتياً، وتركيا مصممة على ألا تظل رهينة مفاوضات لا تنتهي مما يجعلها لا تستفيد من الفرصة الوحيدة المتاحة من خلال التحول الرئاسي. في الساعة 7 صباحاً بالتوقيت المحلي في 14 آب قطعت تركيا عقدة غوردريان^(*) باحتلال

(*) العقدة المستعصية أو العقدة التي قطعها غوردوس بسيفه - المترجم.

الأراضي التي كانت تطالب بها. ولما كانت أنقره قد عززت قواتها في الجزيرة فقد وسّعت على جناح السرعة المنطقة التي كانت تحت سيطرتها. وبعد أن فتح ايكيفيت جميع المناطق المتنازع عليها قدم في 15 آب واحدة من مبادرات حسن النية الفارغة. فقد فوضني بإعلام الحكومة اليونانية والأمين العام للأمم المتحدة أن العمليات التركية العسكرية ستتوقف عند ظهر اليوم التالي. في غضون ذلك تكون القوات التركية قد احتلت مزيداً من الأراضي أكثر مما كانت تطالب به في الأصل، وتكون قد احتلت 35% من مساحة الجزيرة، بما في ذلك ميناء فاماغوستا الذي لا يضم إلا القليل من السكان الأتراك.

غير راغبين في التوقف ما بين النصر الكامل والهزيمة الشاملة فقد وصلت كل من تركيا واليونان إلى طريق مسدود. تركيا قد حققت فائدة ولكنها كانت تفتقر إلى الاعتراف الدولي بشرعيتها، أما اليونان فكانت تحظى بدعم دولي ولكنها تفتقر إلى الوسائل لفرض آرائها والدعم المحلي لطرح تسوية واقعية. محاولة أميركا لحشد الدعم الأمريكي وحلف الناتو من أجل التوصل إلى تسوية يتطلب تنازلات من كلا الطرفين قد أفسدها الهجوم التركي الثاني وانهماكنا بالتحول.

كنا مستعدين للمساعدة في إيجاد مخرج مقبول لكلا الطرفين. وإذا ما نجحت الوساطة فإن السرعة هي الجوهر، ينبغي تحقيق تقدم قبل أن يسيطر الأتراك على المناطق المحتلة ويتشبثوا بها. وكانت الأوضاع الداخلية في كل عاصمة - بما في ذلك واشنطن - تحول دون ذلك. فقد أغريت أثينا من قبل مجلسها المحدث ووسائل الإعلام الحليفة بالاعتقاد أن الضغوط الأمريكية يمكن أن تحقق جميع أهدافها بدون أية تنازلات يونانية. أما في أنقره فإن ائتلاف ايكيفيت الهش كان منقسماً على نفسه. في الداخل كانت طاقات الإدارة الجديدة تتبخر في محاولة مجابهة سيطرة الكونغرس على السياسة الخارجية، وفي المعركة على العلاقات بين الشرق والغرب.

في نهاية تلك الأيام الطويلة في محاولة التدخل مع كلا الطرفين وجدت أنا وكالاهان أننا متقاربان بشأن النزاعات العرقية وما يمكن أن تذر به بالنسبة لمستقبل العالم كما نعرفه:

كيسنجر: هل تعلم، أحد الموضوعات التي أخطأ فيها جميع الإنسانيين والليبراليين والاشتراكيين في القرن الأخير أنهم ظنوا أن الإنسان لم يكن يحب الحرب.

كالاهان: نعم

كيسنجر: إنه لأمر مؤسف ولكن...

كالاهان: لقد توصلت إلى هذا الاستنتاج منذ عدة سنوات عندما شاهدت الموقف في إيرلندة الشمالية يا هنري.

كيسنجر: إنهم يحبون ذلك.

كالاهان: هناك فقط حفنة من الشعوب تفعل ذلك لوقت طويل. فمعظمنا يفضل أن يحدث ذلك ليوم أو يومين، ولكن هناك من يجب ذلك إلى الأبد.

كيسنجر: هذا صحيح. هذا لا يعني أن الإنسانيين كانوا على خطأ، إنه يعني أن الحياة أصعب مما كنا نعتقد.

كالاهان: نعم أعتقد أن الحياة تسوء يا هنري.

كيسنجر: أظنك على صواب.

كالاهان: أنا لا أعرف أي نوع من العصور نعيشه أو نمر عبره، ولكن المؤرخين من أمثالك عليهم أن يعطونا تفسيراً حوله أحياناً وكيف سيبدو نصف القرن القادم هذا.

كيسنجر: سأقول لك.. أنا سعيد لأنني لن أكون جزءاً منه. إنه سيكون وحشياً.

الكونغرس وقبرص

كما جرى فإن ضغوط الكونغرس أضرت بقضية اليونانيين بأكثر مما أفادتهم. منذ اللحظة التي عاد فيها كارامانليس قامت الأقلية اليونانية الأمريكية بضغط واسع على الكونغرس لشرعة النتيجة التي توصل إليها. في البداية كان مرتاحاً مع أصدقائه في الكونغرس، مؤكداً لي أن AHEDA - منظمة الأقلية اليونانية الأمريكية لم تتورط أبداً بحسب خبرته في قضايا السياسة الخارجية.

سرعان ما تعلمنا أفضل. حتى في قمة الاحتجاجات على حرب فيتنام، كان الكونغرس عازفاً عن تشريع مناهج معينة من العمل، فالقرارات المقيّدة كثيراً ما تفشل، وبدلاً من ذلك ظهرت قرارات «إحساس من الكونغرس» تسجل وجهة نظر الكونغرس بدون تحمل المسؤولية عن الإجراءات. فكما اكتسبت وترغيت زخماً، فصل الكونغرس هذه الضغوط ونصح بتكتيكات سياسة قبرص. الأعمال التي قامت بها تركيا في قبرص لم تعتبر دفاعاً عن النفس بموجب أحكام «قانون المساعدات الخارجية». وفي نهاية شهر أيلول صدرت تشريعات عن مجلس النواب والشيوخ بقطع المساعدات عن تركيا، «إلا إذا برهن الرئيس عن وجود تقدم حقيقي نحو الاتفاق».

أثار التشريع دائرة من الشر. فإدارة فورد كانت قد التزمت بتشجيع تسهيلات كبيرة من تركيا. ولكن ما إن أعلن الكونغرس نفسه حكماً بشأن ما يتم إحرازه من تقدم، فإن تحديده سيتجاوز إمكانات الدبلوماسية. لم تكن المسألة «من يسيطر» على السياسة الخارجية، كما يطرح أحياناً بعض المنتقدين وزعماء الكونغرس. إن نظامنا في فصل السلطات يقتضي ألا يكون لأي فرع هيمنة كاملة. أسلوب الحكم الأمريكي يعمل جيداً عندما يركز الكونغرس على الإشراف العام على السياسة بعيدة المدى دون أن يتدخل في التكتيكات اليومية، وهي مهمة غير منظمة وتفتقر إلى نظرة محددة.

قانون الكونغرس أداة متبلدة. وتحريرها يتطلب كثيراً من الإجراءات مترافقة مع أغراض متنوعة ومختلفة غالباً. وقانون الكونغرس يمكن أن يُغير بالتوصل إلى إجماع مماثل ضده. لذلك فإن تشريعات الكونغرس يكاد يكون من المستحيل أن تتجاوب مع المفاوضات المتحركة بسرعة، ولا سيما بين الأطراف العرقية المتشنجة أو عندما يكون التقدم يعتمد على السير ببطء من فارق دقيق إلى آخر. الأنصار يصبحون عازفين عن إظهار نياتهم: الجانب الذي يسانده الكونغرس لن يخاطر بضغط مستمرة على الكونغرس، بينما يخشى الجانب الذي يوجه ضده التشريع أن تثير التنازلات مطالب جديدة على القاعدة التي تعمل عليها العقوبات.

الفرق بين رؤية الكونغرس والهيئة التنفيذية تصبح واضحة عندما أعرض مجموعة قليلة من البرقيات من وإلى أنقره ثلاثة زعماء في الكونغرس مختصين في القضية اليونانية. والغرض هو أن أبين لجون براداماس، وبينيامين روزنتال وبول سارابينيس أنهم يخاطرون بتحالف حيوي بدون تحقيق تقدم في القضية القبرصية الجامدة. ومع أن هؤلاء كانوا من أبرز النواب المسؤولين فقد كانت المراهنة عليهم خاسرة. كانت القاعدة الفكرية للكونغرس تبرير إصدار قرار تشريعي، عقلية إدارة عملية مستمرة. إنهم يتعاملون مع الأمور المطلقة. لقد أراد من يفاوضونني أن أعترض على كل نقطة تثيرها الحكومة التركية، وكنت أرى أن من الحكمة أن نحتفظ بما لدينا من رصيد من الثقة في أنقره من أجل العملية التفاوضية بدلاً من هدرها في نقاط جدلية.

ومن دواعي التناقض أن كارامانليس أصبح أسير مؤيديه الأمريكيين وأسير القوميين اليمينيين واليساريين داخل اليونان. فعذر أمريكا الذي تجلى في تأييدها المزعوم لانقلاب قبرص ثم الإخفاق في حماية اليونان من نتائجه أصبح الحديث السياسي لليونانيين - كانت العواطف لسوء الحظ لا تتوافق مع الواقع. لم يكن ثمة دليل على أي من هذه الافتراءات، فالحكومة اليونانية لم تتق أبداً بالجهود الأمريكية في عهدي نيكسون وفورد بإعاقة التحركات التركية، أو تحقيق وقف إطلاق النار، والإسراع بزوال سامبسون في نيقوسيا وحكومة الانقلاب العسكري في أثينا، ثم للتفاوض من أجل وضع أفضل لقبرص وعلى التقبض من ذلك، عندما واجه أنور السادات تحدياً مشابهاً، طلب تأييد أمريكا في الحصول على تنازلات من إسرائيل. وهو قد فعل ذلك بمنح الولايات المتحدة صفة العدالة التي كنا ملزمين بتحقيقها. أما كارامانليس ورفاقه فقد نحووا نحواً آخر. فهم عندما لم يشجعوا الانتقادات على تصرفات أمريكا، فإنهم لم يدافعوا عن واشنطن عندما كان يتهم عليها الآخرون.

رحب كارامانليس بالوساطة الأمريكية بصورة شخصية في الوقت الذي كان فيه وزراؤه ينتقدون وسطاءنا علانية. الحكومة اليونانية شجعت جهودنا بدون أن تلزم نفسها بالمشروع، أو بالنتائج. طلبت منا أن تدفع الأتراك إلى تقديم تنازلات بدون أن نخبرنا كيف نرد على ذلك. وفي شهر أيلول 1974 أخبرنا

وزير الخارجية ما فروس إنه يفضل عدم اتخاذ موقف في المفاوضات إلى ما بعد الانتخابات اليونانية في 17 ت2، مما يعني إضاعة شهرين. وفي غضون ذلك، أكد إيكيفيت - الذي كان مُنظم غزو قبرص - على أكثر موقف لتقديم التنازلات - باستماتته.

بعد مرور سنة كانت السياسة اليونانية توجهها الشؤون الداخلية، ففي 30 تموز، 1975، في مؤتمر الأمن الأوروبي في هيليسنكي سأل فورد كارامانليس أن يخبره بشكاوى اليونان. إن كان ثمة شكاوى، تجاه السياسة الأمريكية الحالية، وفوق ذلك، ما هي التوصيات بشأن المستقبل القريب. لم يقدم كارامانليس ولا وزير خارجيته ديميتروس بيتسيوس أية اقتراحات، ونفى بشدة الاتهامات التي يشيعها مؤيدو اليونان في الكونغرس بأننا يمكن أن نتواطأ مع الأتراك، قائلًا: «هذا افتراء وهو غير صحيح». وعندما طلب منه فورد أن يعلن ذلك صراحة على الملأ، تراجع كارامانليس وقال إن هذا سيكون بمثابة «انتحار سياسي».

كانت المماثلة اليونانية مكسباً لتركيا، إذ كلما طال جمود الموقف استطاعت تركيا أن تثبت أقدامها أكثر وتستعيد مما حققتة. عندما رفضت الحكومة اليونانية، بعد التدخل التركي الثاني، المفاوضات الرسمية أرسلت السفير الأمريكي المتقاعد وليام روتيلز إلى أثينا والسفير ويلز ستابلر إلى أنقره في بداية شهر أيلول في مهمتين رسميتين ليقررا إذا ما كانت ثمة مرونة تجاه الوساطة الأمريكية. كان مبعوثانا من بين العاملين في وزارة الخارجية، وقد خدم تيلر بامتياز سفيراً ومساعداً لوزير الخارجية للشؤون الأوروبية. وكان لديهما تعليمات بطرح فكرة اتحاد منطقتين من قبرص وتخفيض كبير للمناطق التي تسيطر عليها تركيا، وكذلك انسحاب القوات التركية. (وظلت هذه الشروط الأمريكية قائمة لمدة 25 سنة تالية ماعدا تقليص حجم الأراضي التركية).

لم يكن كارامانليس مستعداً للقبول ببعثة رسمية. كما رفض كارامانليس اتخاذ أي موقف يوناني حتى تتخذ تركيا إجراءات وحيدة الجانب غير محددة، ومتميزة. ومع هذا قمت بالمحاولة، واقترح إيكيفيت بعض الإجراءات على الأرض، بما في ذلك إعادة مدينة فاماغوستا إلى إشراف اليونان. ومن أجل أن استكشف أن تركيا يمكن أن ترحب بصيغة تحفظ ماء الوجه بحيث تبدأ عملية المفاوضات بسرعة اقترحت أن أزور أنقره في بداية ت1.

لكن نعرف أبداً ماذا سينتج إذ في 17 ت1، 1974، صادق الكونغرس على قطع المساعدات العسكرية عن تركيا، بما في ذلك أجهزة دفع ثمنها مقدماً. (بناء على طلب فورد منحت فترة سماح لمدة 4 شهور، حتى 5 شباط، 1975 إذا ما تحقق تقدم في المفاوضات).

هذا ما أبعده الطرفين عن المرونة. فبالنسبة للحكومة اليونانية كان تدخل الكونغرس بمثابة أداة لاستبعاد التنازلات التي كان معظم النواب العاقليين يعتبرونها ضرورية. من جانبها استقبلت تركيا قطع المساعدات بغضب وارتياح معاً: الغضب لأن حليفها الأول حوّل المساعدة إلى عملية ابتزاز، والارتياح لأنها قدمت مبرراً أن تطلب مني تأجيل رحلتي إلى أنقره المقرر لمناقشة التنازلات التركية.

بشعور كابوسي وجدنتي أُجري مناقشات مع وزير الخارجية اليوناني ورئيس الجالية اليونانية الأمريكية أنه في سياق تعديل جاكسون - فاني فشلت في إقناع الإسرائيليين وزعماء اليهود الأمريكيين، ثم ناقشت عبثاً - وهو ما ثبتت صحته فيما بعد - أن التشريع الوشيك سوف يخفض بدلاً من أن يزيد الهجرة من الاتحاد السوفييتي. وأصررتُ هنا على أن قطع المساعدة المقترح سوف يضر بالقضية اليونانية لأنه سيؤخر إن لم يمنع التنازلات التركية في الوقت الذي ما يزال الوضع فيه مائماً. وكما فشلت في إقناع الزعماء الإسرائيليين أن من مصلحتهم الاعتدال في مطالبهم، فأنا أكرر الآن العملية ذاتها مع اليونانيين والزعماء القبارصة. وكلاريدس، الذي عُين رئيساً بفضل مساعدتنا لم يدع فحسب أنه يعرف كيف يصل إلى رئيس اللوبي الأمريكي ايغوين ث. روسيديس بل وحثنا على أن تقوم بريطانيا بالاتصال. في 26 أيلول أعلمت قيادة الكونغرس أنه إذا كان التهديد بقطع المساعدة يمكن أن يحقق بعض الفائدة فعلاً فإن تنفيذها سيكون كارثة.

اليونانيون يتوقعون تنازلات لا يستطيع أحد أن يحصل عليها، هذه القيود سوف تجعلنا نفقد الأتراك دون أن نساعد اليونانيين وسندمر العملية (التفاوضية) التي كنت أصفها. جميع الأطراف كانوا على شفا أن يصبحوا أسرى العملية السياسية الأمريكية. كانت حكومة فورد مستعدة أن تقوم بكل ما في وسعها لتحسين الوضع اليوناني في قبرص. ولما كنا قادرين على التحرك بنشاط في شهري آب وأيلول عام 1974، كان ثمة فرصة لتقليص المساحة التي سيطرت عليها تركيا إلى 25% من الجزيرة وضمان الانسحاب التركي من المدينة القديمة نوماغوستا، وفرض قيود شديدة على القوات التركية في الجزيرة، ولكن عجزنا عن أن نستكشف جدياً أية بادرة مرونة تركيا جمد الاحتلال التركي عند حدوده القصوى وسهل السيطرة التركية المطلقة. وبعد ربع قرن ما تزال تركيا تسيطر على 35% من قبرص، والمنطقتان معزولتان عن بعضهما بخط فاصل تشرف عليه الأمم المتحدة.

في خريف 1974 كانت فرص الوساطة الجديدة تتبخر. ففي 8 ت 1 عين كارامانليس حكومة مؤقتة لتسيير الأمور وأجرى انتخابات في 17 ت 2 (نوفمبر) معزراً بذلك فجوة الدبلوماسية. تعرض ايكيفيت للهجوم من قبل حلفائه في «الناو» على عناده، فيما وجد نفسه متهماً من شريكه القومي في التحالف بالتساهل. وفي شهر أيلول استقال ايكيفيت آملاً بالحصول على شعبية يوفرها له نجاحه في قبرص كي ينال الأكثرية في انتخابات تالية.

أخطأ الحساب في هذا. فخلافاً لرئيس وزراء بريطانيا فإن رئيس حكومة أنقره ليس لديه صلاحية حل البرلمان، إذ إن مثل هذا القرار تتخذه الأغلبية البرلمانية فقط. وأصيب البرلمان التركي بالجمود.

فهو غير قادر على تشكيل حكومة ائتلافية جديدة، كما يفتقر إلى الأغلبية على حل نفسه لأن الأغلبية التي هزمت ايكيفيت كانت توافقة إلى عدم عودته إلى المجلس. كان ايكيفيت خارج المجلس لبضع سنوات، ولكنه عاد كرئيس للوزراء ثلاث مرات منذ ذلك الحين.

شُكلت حكومة مؤقتة ترأسها أستاذ غير سياسي من جامعة أستانبول. كان يبدو غير مطلع على أسماء زملائه، فضلاً عن الزوار الأجانب (بمن فيهم أنا). مثل هذه الحكومة - التي بقيت في السلطة ستة أشهر حاسمة - لم تكن قادرة على التفاوض جدياً حول قبرص، ولم تحاول أن تفعل ذلك.

في 7 ك1 (ديسمبر) 1974 عاد ماكاربوس إلى قبرص، مما قيد حرية حركة جميع الأطراف. وشهراً بعد شهر تحولت قضية قبرص إلى نمط سيصبح فيما بعد مألوفاً مع نمو النزاعات العرقية، والتي غالباً ما تكون نتائجها مذبحة للأقلية، أو تفريقاً للجماعات العرقية بدلاً من إحياء الوحدة السياسية.

في نهاية عهد ولاية فورد، كان الترتيب على الأرض في قبرص أقل ملاءمة للجانب اليوناني بكثير مما كان يمكن تحصيله في المفاوضات. ولكن كانت له فائدة بالنسبة للشعب اليوناني لأنه فرض كأمر واقع وليس كنتيجة لاتفاقية تسوية. وقد نشأ نوع من التوازن حيث حقق القبارصة اليونانيون اقتصاداً شيطلاً مزدهراً، أما قبرص التركية - الثلث الشمالي الزراعي من الجزيرة - فقد أصبح قاعدة عسكرية تركية. البلدان الأساسيان (تركيا واليونان) لم يخوضا بعد ذلك حرباً من أجل إخوتهم القبارصة، ولكن أياً منهما لم يكن مستعداً لاستئناف علاقات طبيعية.

الحظر الأمريكي على المساعدة لتركيا كان ساري المفعول في 5 شباط 1975. بالمقابل أغلقت تركيا جميع المؤسسات الأمريكية العسكرية ما عدا قاعدة جوية واحدة. ومع تحول الوضع في قبرص إلى الجمود فإن القطيعة كانت غير مؤقتة للأهداف الاستراتيجية الأمريكية الأخرى مما جعل إدارة فورد وقيادة الديمقراطيين في الكونغرس يرغبان في إنهاؤها. ولكن نظام الكونغرس قد تراجع كثيراً بعد فترة «إصلاح» ما بعد دوترغيت ولم يرفع الحظر في النهاية حتى مجيء إدارة كارتر.

ما إن عاد ماكاربوس إلى قبرص حتى بدأ يلعب لعبته المعقدة، التي تنتهي بالتدرج إلى تسوية بشروط كان يرفضها بعناد قبل سنتين. وعندما توفي بسبب صدمة قلبية عام 1977، شعرت أنه مع موت المطران مات أيضاً أفضل أمل من أجل تسوية تفاوضية سريعة في قبرص. رغم كل ما قيل عن ماكاربوس، كان أكثر من أي زعيم قبرصي آخر، يملك المخيلة التي تجعله يقبل بالواقع وبشرف قيادة مناصريه في اتجاه تلبية حاجاتهم. أستطيع أن أتخيل النظرة التهكمية في عيني المطران عندما يعرف كيف أخطأته سهام منتقديه ويتذكر مناوراته الماكرة من حين إلى آخر. كان ماكاربوس رجلاً كبيراً في عالم لم يقدره حق قدره.

استنتاج

كانت قضية قبرص بداية فظة ودلالة منذرة على مشاحنات قادمة. كان الرئيس يستمع مني يوماً ومن برينت سكوكروفت إلى تقرير موسع، ويقوم بدور فعال، ولا سيما مع الكونغرس. ولكن أبعاد القضية تعود إلى ما قبل مجيء فورد إلى الإدارة، والعملية العسكرية التركية الثانية، وكذلك قطع الكونغرس المساعدات عن تركيا، حدثت بشدة من الخيار الدبلوماسي.

في النهاية حققت إدارة فورد أهم أهدافها: الجناح الشرقي «لناتو» رغم توتره، ظل سليماً. ورغم استياء اليونانيين من غضب الأتراك على الكونغرس، فإن البلدين ظلّا في حلف «الناتو» وعلى علاقة ودية مع الولايات المتحدة. وظل الاتحاد السوفييتي على مرمى السلاح.

إذ كان النجاح يقاس بحل كل مشكلة فإن سياسة أمريكا في قبرص أخفقت في تحقيق دولة قبرصية واحدة. ولكن ليس كل مشكلة لها حل حاسم، وليس كل وضع راهن ساكن في الحاضر يمكن أن يستمر. النزاع العرقي بين اليونانيين والأتراك في قبرص أظهر أنه غير قابل للحل لعدة قرون. ولكن المحافظة على السلام العام وعلى بنية التحالف الغربي الذي يعتمد عليه السلام كان من الأهداف الهامة. هذه الأهداف حققتها إدارة فورد في أزمة قبرص عام 1974.

